

بسم الله الرحمن الرحيم



□ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

□ جامعة الشيخ عبد الله البدري

□ كلية العلوم الإدارية والإقتصادية

□ قسم الإقتصاد

□ بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس الشرف في الإقتصاد

بعضون :

□ أثر السياسات الإقتصادية في جذب الإستثمار الأجنبي في السودان

□ دراسة تطبيقية (وزارة الإستثمار والتعاون الدولي الفترة (2014-2019)

إعداد الطالب :

1. الصادق الفاضل علي

2. أنور عبد الماجد إبراهيم

3. رماز العباس علي محمد

4. يقين ياسر محمد آدم

5. مدثر إبراهيم محمود إبراهيم

إشراف الدكتور :

أبو بكر دفع الله الحسن

فبراير 2024م

الإستهلال

قال تعالى :

(سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ (1))

صدق الله العظيم

سورة الحديد الآية (1)



الإهداء

إليك يا من كنتي في حياتي مثل السحابة أمطرت التفاؤل والأمل منع الحنان الذي لا ينتهي شجرة الصندل ثابت الأصل والتي فرعها في السماء يزيد بها الاحراق طيباً .

إلي أمي الغالية

إلي من مشي عرقه في دمي روحاً فكان رمزاً للتضحية والكفاح .

إلي والدي العزيز

إلي من علموني الوفاء والتضحية تكتمل سعادتي إلا بوجودهم .

إخواني ... إخوانتي

إلي الذين علموني إن الحياة صبراً وبذلاً وإجتهداً

رفيقات دربي

لا تبخسوا حق المعلم إنما **مجد البلاد علي يده يقام

إلي الدكتور / أبوبكر دفع الله الحسن

☐
☐
☐
☐
☐
☐
☐
☐
☐

الشكر والعرفان

الشكر من قبل ومن بعد لله رب العالمين إليك يا من كان له قدم السبق في ركب العلم والتعليم إليك يا من بذلت ولم تنتظر العطاء وإليك أهدي عبارات الشكر والتقدير .

كنت بالنسبة لي الشمس التي تنير الطريق حتي أتقدم نحو النجاح وتحقيق الذات فمن أعماق فؤادي شكراً لك **الدكتور/ أبو بكر دفع الله الحسن .**
كلمة الشكر وتقدير لصاحب الفضل في تفوقي ونجاحي فكنت لنا خير رفيق في طريق العلم .

تتسابق الكلمات وتتزاحم العبارات لتنظم عقد الشكر الذي لا يستحقه إلا أنت .
فأنت لك الفضل في تحويل الفشل إلي نجاح ورفع العزيمة والمعنويات فأنت أهل التميز والتقدم فلك منا كل الشاء والتقديم .

□ فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
فهرس المحتويات	د
الفصل الأول : الإطار النظري	
المقدمة	1
مشكلة البحث	1
أسئلة البحث	2
فرضيات البحث	2
أهداف البحث	2
أهمية البحث	3
منهجية البحث	3
حدود البحث	3
فصول البحث	3
مصطلحات البحث	3
الدراسات السابقة	4
مستخلص البحث	6
Abstract	7
الفصل الثاني : السياسات الإقتصادية	
المقدمة	10
السياسات النقدية	44-13

الفصل الثالث : الإستثمار الأجنبي في السودان	
55-45	مفهوم الإستثمار الأجنبي
67-56	مناخ الإستثمار في السودان
74-68	فرص ومجالات الإستثمار في السودان
الفصل الرابع : الرابع التحليل	
80-75	التحليل
81	النتائج
81	التوصيات
83-82	المراجع

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
1	جدول يوضح أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية خلال الفترة (1980-2004م)	60

فهرش الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
1	شكل يوضح عدد وحجم المشروعات الاستثمارية الأجنبية المصدقة بالسودان خلال الفترة من (2000م - 2019م) بالقطاع الصناعي (القيمة بملايين الدولارات)	75
2	شكل يوضح عدد وحجم المشروعات الاستثمارية الأجنبية المصدقة بالسودان خلال الفترة من (2000م - 2019م) بالقطاع الخدمي (القيمة بملايين الدولارات)	76
3	شكل يوضح عدد وحجم المشروعات الاستثمارية الأجنبية المصدقة بالسودان خلال الفترة من (2000م - 2019م) بالقطاع الزراعي (القيمة بملايين الدولارات)	77
4	شكل يوضح عدد وحجم المشروعات الاستثمارية الأجنبية المصدقة بالسودان خلال الفترة من (2010م - 2019م) بالقطاع الصناعي (القيمة بملايين الدولارات)	78
5	شكل يوضح عدد وحجم المشروعات الاستثمارية الأجنبية المصدقة بالسودان خلال الفترة من (2010م - 2019م) بالقطاع الخدمي (القيمة بملايين الدولارات)	79
6	شكل يوضح عدد وحجم المشروعات الاستثمارية الأجنبية المصدقة بالسودان خلال الفترة من (2010م - 2019م) بالقطاع الزراعي (القيمة بملايين الدولارات)	80

الفصل الأول

الإطار النظري

المقدمة :

يقوم علم الاقتصاد على تطبيق أهدافه المتعلقة بتحقيق الإستقرار الإقتصادي ومعالجة المشكلة الإقتصادية وحل مشاكل البطالة وغيرها من الأهداف فإنه يتبع لذلك عدد من السياسات الإقتصادية الكلية قبل السياسة الإقتصادية المالية والسياسة الإقتصادية النقدية والسياسة الإقتصادية للتجارة الخارجية فيقوم بوضع أهداف كلية لهذه السياسات ، فإذا أتبع في السياسة المالية يقوم ذلك من خلال دور الدولة في الإقتصاد (تحديد حجم الإنفاق العام وتحديد مشروعات تمويل التنمية الإقتصادية) ، وأيضاً إذا أتبع سياسة نقدية يكون ذلك من خلال تحديد (عرض النقود وأسعار الفائدة) وأيضاً إذا أتبع سياسة التجارة الخارجية يكون من خلال تحديد حجم (الصادرات والواردات) .

أما جذب الإستثمار الأجنبي للسودان يكون ذلك من خلال تهيئة بيئة الإستثمار لجذب المستثمرين وتحقيق أهداف الإستقرار الإقتصادي أيضاً لجذب المستثمرين وأيضاً تقديم تسهيلات للمستثمرين كل ذلك يساهم في تحسين أداء الإقتصاد من خلال تخفيض معدلات البطالة لأن المشروعات الإستثمارية سوف تتيح فرص عمل مختلفة وأيضاً يوفر سلعة ويوطن للصناعة وأيضاً يقوم الإستثمار الأجنبي بجذب العملة الصعبة للإقتصاد السوداني

مشكلة البحث :

إن تحقيق أهداف الإستقرار الإقتصادي يكون ذلك من خلال وضع سياسات إقتصادية لها أثر في جذب الإستثمار الأجنبي للسودان وذلك يتطلب إقتصادي وتوفير بيئة إقتصاد جاذبة للمستثمرين ومن هنا جاءت مشكلة البحث أن السياسات الإقتصادية تتطلب نوع من الضوابط والإيرادات لجذب المستثمرين .

أسئلة البحث :

السؤال الرئيسي للبحث ما هو أثر السياسات الإقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي

للسودان ويتبرع من السؤال الرئيسي عدد من الأسئلة ؟

* ما هو دور الدولة في جذب الإستثمار الأجنبي ؟

* ما هو أث التعديلات السياسات الإقتصادية على جذب الإستثمار الأجنبي .

* كيف يتم تهيئة بيئة عمل جاذبة للإستثمار الأجنبي .

فرضيات البحث :

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات الإقتصادية وجذب مشاريع إستثمار

للقطاع الصناعي .

- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السلطات الإقتصادية وجذب مشاريع بالقطاع

الخدمي .

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات الإقتصادية وجذب مشاريع إستثمار في

القطاع الزراعي .

أهداف البحث :

- التعرف على أثر السياسات الإقتصادية في جذب الإستثمار الأجنبي للسودان .

- في القطاعات بين السياسات الإقتصادية ومشاريع الإستثمار الأجنبية في السودان .

- توضيح دور السياسات الإقتصادية والإستثمارية الأجنبية في تحسين أداء الإقتصاد

السوداني .

أهمية البحث :

إتبع البحث الأهمية التالية

أهمية علمية :

وذلك من خلال المعرفة بالبيانات الإقتصادية وجذب الإستثمار الأجنبي للسودان .

أهمية عملية :

دراسة الجانب التطبيقي للسياسات الإقتصادية وأثرها في جذب الإستثمار الأجنبي من

خلال تمويل مشاريع القطاعات الإقتصادية المختلفة .

منهجية البحث :

إتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي لبيانات الدراسة للوصول للنتائج والتوصيات .

حدود البحث :

- الحدود المكانية : وزارة الإستثمار والتعاون الدولي

- الحدود الزمانية : الفترة (2007م – 2019م)

فصول البحث :

الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة .

الفصل الثاني : السياسات الإقتصادية .

الفصل الثالث : الإستثمار الأجنبي في السودان .

مصطلحات البحث :

1- السياسات الإقتصادية : هي السياسات الحكومية التي تعيد توجيه الإقتصاد الكلي

لتحقيق أهداف محددة .

2- الإستثمار : يعني شراء أصول ذات قيمة تدعى الأصول الرأسمالية بتشريعها المستقر بناء على توقعات لها .

3- الاستثمار الأجنبي : يعرف بأنه في مشروعات داخل بلد ما سيطر عليه مقيمون في آخر نسبة تتراوح بين 10% و 100% ولا يشتمل ذلك الإستثمارات البنكية ما لم ننفق على أسهم وسندات وأصول ثابتة .

الدراسات السابقة :

1- دراسة أثر السياسات الإقتصادية هدفت الدراسة إلى :

أ. مواصلة الجزائر لخطواتها في إطار المحافظة على الإستقرار الإقتصادي الذي يمكن الإستثمار الأجنبي .

ب. تحسين مناخ الإستثمار بصفة عامة عن طريق إزالة مختلف العقبات المتبقية أمام القطاع الخاص .

ج. ضبط القوانين الجمركية والجبائية بما يتوافق وأهداف التنمية الإقتصادية

د. العمل على إستقلال الظروف المواتية لجذب المزيد من الإستقرار الأجنبي

- وكانت مشكلة الدراسة هي :

- أن تحقيق أهداف الإستقرار الإقتصادي يكون ذلك من خلال وضع سياسات الإقتصادية

أثر في جذب الإستثمار الأجنبي للسودان وذلك يتطلب تخطيط الإقتصادي وتوير البيئة الإقتصادية .

أما فرضيات الدراسة كانت :

- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات الإقتصادية ويجذب مشاريع في قطاع الصناعة .

- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات الإقتصادية ويجذب مشاريع استثمار في القطاع الخدمي .

- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات الإقتصادية ويجذب استثمار في القطاع الزراعي .

- وتوصلت الدراسة الأهم النتائج :

1. هنالك أثر للسياسات الإقتصادية في السودان تساعد في جذب الإستثمار الأجنبي
2. وجود علاقة إيجابية توضع أثر السياسات الإقتصادية في جذب الإستثمار للقطاع الزراعي .

3. وجود علاقة إيجابية للإقتصاد في جذب الإستثمار للقطاع الخدمي

- وتوصلت الدراسة أهم التوصيات :

- الإهتمام بتهيئة بيئة العمل الجاذبة للإستثمار الأجنبي
- الإهتمام بالتدريب والتأهيل للمشاريع المستهدفة
- إقامة تسويق للمشاريع الزراعية الهادفة

مستخلص البحث :

هدفت الدراسة للتعرف على أثر السياسات الإقتصادية في جذب الإستثمار الأجنبي في السودان ، مشكلة البحث في السياسات الإقتصادية تتطلب نوع من الضوابط والإجراءات لجذب المستثمرين .

أما أسئلة البحث ركزت على السؤال الرئيسي ما هو أثر السياسات الإقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي للسودان

فرضيات الدراسة كانت الفرضية الرئيسية هي :

- وجود علاقة بين السلبيات الإقتصادية والاستثمار الأجنبي في قطاعات الإقتصاد المختلفة ، وأتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وتوصلت الدراسة لأهم النتائج وهي
- هنالك أثر للسياسات الإقتصادية في السودان تتساعد في جذب الاستثمار الأجنبي
- وجود علاقة إيجابية توضح أثر السياسات الإقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي
- وجود علاقة إيجابية توضح أثر السياسات الإقتصادية للقطاع الزراعي
- وجود علاقة إيجابية توضح أثر السياسات الإقتصادية للقطاع الخدمي .

وتوصلت الدراسة لأهم التوصيات :

- إهتمام تهيئة بيئة العمل الجاذبة للاستثمار الأجنبي
- تفرح وتبسط الأحداث للمستثمرين يساعد في جذب عدد كبير منهم
- الإهتمام بالتدريب والتأهيل للمشاريع المستهدفة بالتوظيف يساعد في حل مشاكل البطالة

- إقامة التسويق للمشاريع الزراعية الهادفة والداعمة للاستثمار الأجنبي (الترويج

للإستثمار في السودان)

[illegible]

Abstract

The study aimed to identify the impact of economic policies in attracting foreign investment in Sudan. The problem of researching economic policies requires a type of controls and procedures to attract investors.

The research questions focused on the main question: What is the impact of economic policies in attracting foreign investment to Sudan

Study hypotheses: The main hypothesis was:

- There is a relationship between economic negatives and foreign investment in various sectors of the economy. The study followed the descriptive and analytical approach, and the study reached the most important results, which are:
- There is an impact of economic policies in Sudan that help attract foreign investment .
- There is a positive relationship that explains the impact of economic policies in attracting foreign investment
- There is a positive relationship that explains the impact of economic policies on the agricultural sector
- There is a positive relationship that shows the impact of economic policies for the service sector.

The study reached the most important recommendations:

- Interest in creating an attractive work environment for foreign investment
- Explaining and simplifying events for investors helps attract a large number of them

- Paying attention to training and qualification for projects targeting employment helps solve unemployment problems
- Establishing marketing for agricultural projects aimed at supporting foreign investment (promoting investment in Sudan)

الفصل الثاني

السياسات الاقتصادية

الفصل الثاني

□ السياسات الاقتصادية

المقدمة :

يمثل الإرتفاع في المستوى العام للأسعار وإتخفاض معدل النمو الإقتصادي إضافة إلى تفاقم مشكلة البطالة وعجز ميزان المدفوعات في مختلف البلدان متقدمة كانت أم نامية خطر حقيقياً على إستقرار إقتصاداتها ، ولذا فإن مسألة علاجها أصبحت ضرورة حتمية وغاية جميع البلدان المختلفة من خلال تبنيها أدوات السياسة الإقتصادية متمثلة بالسياستين النقدية والمالية والتي تجلت أهميتها بإعتبارها أسلوب الإدارة إقتصاداتها الوطنية ودافعاً نحو تحقيق الإستقرار الإقتصادي فيها ، إذ لم يقتصر تطبيقها على بلد دون آخر بل إمتد ليشمل البلدان كافة على إختلاف درجات تطورها الإقتصادي حتى أصبح أداء المتغيرات الإقتصادية الكلية فيها مرتبطاً بشكل واضح بأداء كل من السياستين النقدية والمالية ومكانتها في هذه البلدان ، الأمر الذي إحتلت بموجبه هذه السياسات مكانه مهمة في الأبحاث والدراسات الإقتصادية الحديثة سواء على مستوى الحكومات والمنظمات الدولية التي أعدتها جزاء من برامج الإصلاحية ، أم على مستوى الباحثين في هذا المجال .

ولم يكن الإهتمام بهذه السياسات بنمط محدد سواء في المجال النظري أم في المجال التطبيقي ، فبعد أن كانت السياسة النقدية أداة رئيسة للسياسة الإقتصادية في أول تصدي لها عبر النظرية الإقتصادية وإكتسابها الأهمية البالغة في تحقيق الإستقرار في الأسعار عن طريق التحكم بالعرض النقدي ، أدى ظهور مشكلة البطالة في بعض البلدان المتقدمة ومنذ أكثر من سبعة عقود إلى إنتهاج السياسة المالية كأمر مهم في تعميم البطالة أو الحد

منها ومن ثم التأثير في معدلاتها وذلك في إطار النظرية الإنجليزية التي وضعت الحلول المناسبة لها في تفسيراتها النظرية في بعض البلدان المتقدمة جادل البعض من رواد الفكر الإقتصادي بمسألة جدوى السياسة المالية في إحتوائها للمشاكل الإقتصادية المختلفة ، الأمر الذي أدى إلى ظهور مدارس إقتصادية مختلفة الأدب الإقتصادي ، تسيدها الجدل الدائر بين المدرستين الرئيسيتين (الكنزية والنقدية) حول أي من السياستين النقدية والمالية الأكثر ملائمة وفاعلية في تحقيق أهداف الإستقرار الإقتصادي ، فمنها من ترى في السياسة المالية الأداة الأكثر فاعلية وقدرة على التأثير في متغيرات الإقتصاد الكلي وتبنيها¹ .

العلاجات المناسبة لها ، وأخرى تسند ذلك الدور للسياسة النقدية وتصفها بالحل الأمثل . وبين هذا التوجه وذلك إنبثقت آراء ووجهات نظر أخرى كان بعضها موافق لآراء الكنزيين والبعض الآخر موافق لآراء النقديين وإن كان بين الفريقين من يرى في ضرورة الجمع بين السياستين معاً الحل الأمثل على التأثير في متغيرات الإقتصاد وبطرائق متناسبة وإن كانت متفاوتة في درجات تأثيرها .

ويحسب ذلك كله إنتهجت البلدان المختلفة تلك السياسات سبيلاً لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الإقتصادي ومستويات منخفضة من التضخم والبطالة ، فضلاً عن دورها لتحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها بيد أن ذلك يجري بأنماط وآليات قد تكون متناسبة وظروفها الإقتصادية وتتبع أهمية الكتاب من أن السياستين النقدية والمالية كانت وما تزالان الأداتين

¹ السياسات الإقتصادية : دار نزا كاظم الحيكاني : د/ حيدر يونس الموسوي ، ص 7-8 .

الرئيسيتين للسياسة الاقتصادية التي تنتهجها حكومات البلدان المتقدمة والنامية لتصحيح أوضاعها الاقتصادية من خلال التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية ، وبالنظر إلى التحديات التي تواجه تلك السياستين فإن التوفيق عند جوانب الضعف والقوة فيها مسألة في غاية الأهمية في ضوء تباين درجات التطور الاقتصادي في البلدان التي وقع عليها الاختيار في إبراز فاعلية كل منها على التأثير في متغيراتها الاقتصادية الكلية فضلاً عن تركيز معظم الدراسات والبحوث والكتب في هذا المجال على سياسة دون أخرى ، ومن هنا يحاول هذا الكاتب إبراز الدور الأكبر لأي من السياستين المذكورتين ومدى تمكن كل منها للارتقاء بمستوى الأحرى وإعطاء تصور واضح للبلدان المختارة وعن فاعليتها والتوجه بها ينسجم و ذلك للتطور الكبير الذي في شتى مجالات وأما اليابان فيعد بلداً متميزاً في مختلف مفاصل الاقتصاد وتعد أنموذجاً مثالياً في التطبيق الاقتصادي ، لما تملكه من مقومات اقتصادية وإجتماعية وسياسية الخ تؤهله لأن يصبح أنموذجاً للبحث والمقارنة .

□ السياسة النقدية

□ أولاً : ماهي السياسة النقدية

من المناسب في الحديث عن السياسة النقدية التعرف على ما شاع بين الأدبيات الإقتصادية من مفاهيم لهذه السياسة التي تستخدمها البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء كواحدة من السياسات الإقتصادية للتأثير في مستوى النشاط الإقتصادي . وفي هذا المجال يمكن إستعراض أهم التعريفات لهذه السياسة ، فقد عرفها الإقتصادي كينت بأنها مجموعة من الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف إقتصادي معين كالإستخدام الكامل وعرفها إنترنك بأنها مجموعة من الإجراءات والأعمال النقدية وغير النقدية ذات الأهداف النقدية المؤثرة على الأنظمة النقدية ، وأما الإقتصادي جونسون فقد عرفها بأنها الأداة التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على عرض النقد من خلال التحكم به لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الإقتصادية فيها عرفها الإقتصادي باش بأنها كل ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في عمل حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير الصير في سواء كانت عمله أو ودائع وسنوات حكومية وعرفها أحد ، بأنها مجموعة من القدرات ذات الطراز الحكومي تصور من خلال البنك المركزي في السيطرة على حجم النقود الدائرة في الإقتصاد .

ومما سبق عرضه من مفاهيم مستخلصه بشأن السياسة النقدية يمكن أن نستنتج ما يأتي :

أ. أن السياسة النقدية لا تتم حصراً بالرقابة على عرض النقد وكيفية إستخدام حجم الإئتمان وتحديده وإنما تمتد لتشمل عمليات الإقتراض الحكومية .

- ب. إن السياسة النقدية مجموعة إجراءات سواء كانت ذات أهداف نقدية أم غير نقدية .
- ج. إن السياسة النقدية لها علاقة بأشكال النقود كافة والأجهزة النقدية متمثلة بالبنك المركزي والمؤسسات المصرفية الأخرى ومع الآراء المختلفة هذه حول مفهوم السياسة النقدية فإنه بالإمكان تعريفها بأنها الأداة التي تتألف من مجموعة من الإجراءات والترتيبات النقدية وقيد النقدية بهدف التأثير في كمية النقود وهيكل سعر الفائدة ومن ثم التأثير في مستوى النشاط الإقتصادي¹ .

¹ المرجع السابق ، 13

ثانياً : أهداف السياسة النقدية :

تطورت أهداف السياسة النقدية مع تطور الفكر الإقتصادي وحتى أصبحت تتفق مع أهداف السياسة الإقتصادية بشكل عام أذ توصل واضعو السياسة النقدية إلى أن الأهداف النهائية في الوقت الراهن سوء في الدول النامية أم المتقدمة قد تركزت على تحقيق الإستقرار في مستوى العام الأسعار وكان من أبرز الأهداف التي سعت إليها النظرية الكلاسيكية والإرتفاع في مستوى التشغيل الكامل الذي أضافته النظرية الكنزيرية بعد أزمة الكساد في ثلاثينات القرن الماضي ومن ثم تعزيز معدلات النمو الإقتصادي الذي أعطيت له الأهمية الكبيرة خلال مدة التسعينات إلا أن معدلات الإختلال في ميزان المدغوعات ويمكن إستعراض تلك الأهداف بشكل موجز .

1- تحقيق الإستقرار في الأسعار :

يعد موضوع إستقرار الأسعار شرطاً أساسياً لحسن سير الإقتصاد ، إذ أن التقلبات التي تحصل في مستوى العام للأسعار من شأنها أن تؤدي إلى تفسير الوضع الإقتصادي ، وأن الإرتفاع في المستوى العام للأسعار يزيد مخاطر الإستقرار ومن ثم يقلل من النمو الإقتصادي والخروج بإقتصاد غير كفء فضلاً عن أن الإرتفاع في الأسعار يولد الفكاسات خطيرة تراكمه يولد الحيرة و القلق في إتخاذ القرارات وإنحرافها ذلك أن ردود أفعال المستهلكين والمنتجين سوف تعدل توزيع السلع وتخصيص الموارد بطريقة تكون على الأرجح غير كفوءة وربما إلى إنحرافات أخرى كالإرتفاع السريع في أسعار السلع معينه وبحسب هذا الأساس تأخذ الحكومات على عاتقها المحافظة على إستقرار مستوى

الأسعار باستخدام أدواتها النقدية إذ تهدف السياسة النقدية وبشكل رئيسي التركيز على إبقاء معدل التضخم منخفض مع تجنب التقلبات الدورية كهدف ثانوي الأمر الذي من خلاله يمكن الوصول إلى نتائج إيجابية تؤثر على كفاءة الإقتصاد الكلي والإستعراض بصعوبات تعرقل مسألة تحقيق الإستقرار الإقتصادي كصعوبة إتخاذ القرار بالنسبة للأفراد والحكومات .

2. تحقيق الإستخدام الكامل :

ويقصد بالإستخدام الكامل بأن الناس المؤهلين الذين يبحثون عن العمل و بمعدلات الأجور السائد سيجدونه بدون تأخير كبير ، وذلك بالوضع الذي يتميز فيه الإقتصاد بزوال البطالة الإجبارية أو إنعدامها ، إذا يجمع إقتصاديون بأن زيادة مستوى التشغيل يعد أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها السياسة النقدية وقد إزدادت أهمية الأخذ به كهدف من قبل حكومات البلدان المختلفة ولاسيما بعد أزمة الكساء العظيم في فترة ثلاثينات القرن الماضي ، وحتى تصل السلطات النقدية إلى مستوى ملائم من النشاط الإقتصادي فإنها تحرص على إتخاذ الإجراءات الكفيلة بتجنب الإقتصاد البطالة وما يرافقها من إنحرافات من شأنها إقرار بمستوى الدخل والإنتاج ، أو تحقيق مستوى معين من التشغيل الكامل ينطوى على وجود بطالة فوق الصفر أي تواجد نسبة من العاطلين عن العمل الذين يبحثون عنه بإستقرار .

3. تحقيق معدلات نمو إقتصادية مناسبة :

إن النمو الإقتصادي يعد هدفاً مهماً تسعى إليه السياسة الإقتصادية في كل بلد . فبعد خروج البلدان المتحاربة من الحرب العالمية الثانية وخصوصاً خلال مدة التسعينات من القرن الماضي ، وبروز البلدان التي كانت ترزخ تحت الحكم الأجنبي حت ما بعد ، أخذت تسعى إلى تطوير إقتصادياتها والعمل على تنميتها ، فكان أمر طبيعي أن ينصرف جزء من إهتماماتها نحو إنتهاج السياسة النقدية كوسيلة لتحقيق النمو الإقتصادي فيها ، إذ يدل النمو الإقتصادي على الزيادة في الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن أو توسيع قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات .

4. تحقيق الإستقرار في ميزان المدفوعات :

إن حصول المشاكل في البلدان المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية وخصوصاً ما يتعلق بالطلب على سلع الإنتاج والمواد الأولية ، أدى ذلك إلى أرباك موازين مدفوعاتها وفقدانها الكثير من أرصدها النقدية والأجنبية ، الأمر الذي دعا تلك البلدان إلى ضرورة تحسين موازين مدفوعاتها والحد من إختلالها حتى أصبح ذلك هدف آخر من أهداف السياسة النقدية .

ولغرض المحافظة على ما تتمتع به البلدان من أرصدة ذهبية و عملات أجنبية ولأجل تحسين وضع موازين مدفوعاتها إتخذت حكومتها من خلال سلطاتها النقدية بإعتماد إجراءات من شأنها الحد من تسرب هذه الأرصدة كتطبيق الإئتمان الممنوع للقطاعات غير المصرفية الأمر الذي من خلاله تحاول تقليل الإستيرادات من بلدان أخرى وعادة ما

يتم ذلك بوسائط عديدة منها زيادة أسعار الخصم الذي من خلاله تزداد أسعار الفائدة على القروض أو من خلال زيادة نسبة الإحتياطي القانوني وغيرها من الإجراءات الأخرى ، إذا أن إرتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى رؤوس الأموال الأجنبية إلى المصارف المحلية¹.

ثالثاً : أدوات السياسة النقدية :

إبتكر الفكر الإقتصادي مجموعة أدوات للسلطات النقدية إستخدامها لتحقيق أهدافها السالفة الذكر وما تراه مناسباً في إدارة شؤونها النقدية والإئتمانية وبشكل عام يمكن تقسيمها إلى نوعين من الأدوات وكما يأتي .

1- الأدوات الكمية (التقليدية) :

وتسمى أيضاً بأدوات الرقابة غير المباشرة لتأثيرها غير المباشر على حجم الودائع المتوفرة في البنوك التجارية ، وهي وسائل كمية كونها تهدف إلى الرقابة على كميات النقدية وحجم الإئتمان بشكل عام وتتألف من ثلاثة وسائل هي .

أ. سعر إعادة الخصم :

تعد هذه السياسة الأولى النقدية التي إستخدمت من قبل البنوك المركزية في التأثير على حجم الإئتمان ، ويعني سعر إعادة الخصم أو سعر البنك بأنه سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يمنحه من قروض للبنوك التجارية بضمان الأوراق التجارية المتقدمة من قبلها بغرض التأثير على حجم الإئتمان .

لدى البنوك / كانت هذه الأداة أيضاً من أقدم الأدوات النقدية التي لجأت إليها البنوك المركزية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حتى ظهور سياسة السوق المفتوحة في الثلاثينات من القرن الماضي ، ولغرض الحد من الإتجاهات التضخمية عادة ما يلجأ البنك المركزي إلى إتباع سياسة نقدية إنكماشية من شأنها تقليص الكمية

المعروضة للنقد وذلك من خلال رفع سعر إعادة الخصم ، وهذه الأموال المفترضة أو تخفيف حج الائتمان وبالعكس فقد يلجأ إلى إتباع سياسة نقدية من شأنها زيادة عرض النقد وإستناداً إلى ذلك ، يتضح أن هنالك علاقة طردية ما بين سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة على القروض التي تقدمها البنوك للمقترضين منها والتي ينتج منها تحقيق أرباح معينة لتلك البنوك من خلال الهامش ما بين السعيرين ، وعلى صعيد آخر الحاجة إلى إتباع سياسة توسعية لإنعاش الإقتصاد أو معالجة الفجوة الركوندية يقوم البنك المركزي عادة بإتخاذ إجراءات عكسية سياسة الإنكماشية وبالتالي زيادة عرض النقد عبر آلية المضاعف ، وأن فاعلية سعر إعادة الخصم تتعرض في الغالب إلى محددات تساهم في تنشيط فاعليتها ، إذا أنها في ذلك تتناسب¹ طردياً مع درجة تطور الأسواق ، فإن ضيق التعامل بالأوراق التجارية المالية يقف حائلاً دون نجاح تطبيق هذه السياسة كما أن وفرة الإحتياطات النقدية لديها تؤهلها لتنفيذ سياسة إئتمانية مستقلة عن السياسة المرغوبة لدى البنك المركزي مما يجعل من البنوك قليلة الفاعلية في أداء مهامها وخصوصاً في الظروف غير الطبيعية وأن وجود مصادر سيولة أخرى والتي عادة ما تلجأ إليها تلك البنوك المركزية وقت الحاجة من شأنها التقليل من حاجتها إلى القروض التي يمنحها البنك المركزي . وعليه فإن هذه الأسباب مجتمعة تقف حائلاً دون فاعلية سعر الخصم كأداة للسياسة على التأثير في السيولة وبالتالي في مستوى النشاط الإقتصادي .

¹ نفس المرجع ، ص 91

ب. عمليات السوق المفتوحة .

يقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية والسندات الحكومية (أدونات الخزنة) في السوق المالية بغية التأثير في حجم النقد على الإقتصاد أو التأثير على حجم إحتياطيات البنوك التجارية ، فضلاً عن تأثيرها على أسعار الفائدة ولغرض إتباع سياسة نقدية توسعية يلجأ البنك المركزي إلى شراء السندات من السوق المفتوحة والذي يؤدي إلى زيادة حجم السيولة في النظام المصرفي ومن ثم زيادة حجم القاعدة النقدية ، أما إذا الهدف إتباع سياسة نقدية إنكماشية فإن البنك يقوم ببيع السندات في السوق المفتوحة ، الأمر الذي يترتب عليه إنخفاض حجم السيولة في النظام المصرفي ، ولعل في هذه الحالة والغرض التقليل من الفجوات التضخمية في الإقتصاد فإن السلطة النقدية تسعى إلى مواجهة ذلك عن طريق التأثير في حجم النقد المتداول من خلال بيع السندات الحكومية ، وبالعكس عن حصول فجوات إنكماشية .

ت. نسبة الإحتياطي القانوني :

تعد هذه الوسيلة من الوسائل الحديثة التي تلجأ إليها البنوك المركزية في التأثير على صورة مقدرة البنوك التجارية في تقديم الإئتمان وخلق الودائع وعادة ما يلجأ البنك المركزي إلى إستخدامها على التأثير في عرض النقد من خلال تأثيره في تجديد نسبة من مجموع الودائع المصرفية لغرض الإحتفاظ بها في البنوك التجارية كإحتياط قانوني فكلما كانت هذه النسبة منخفضة زادت قدرة البنوك التجارية على منح الإئتمان وزادت قدرتها على خلق نقود الودائع ، وبالتالي زيادة عرض النقد عن طريق المضاعف النقدي وإحداث

¹ موجات تضخمية ، وبالعكس لإحداث موجات إنكماشية . وقد بين البعض أن البنوك المركزية تلجأ بشكل عام إلى إتباع هذه الوسيلة لتحقيق أهداف أساسية تضمن سلامتها في تنفيذ السياسة النقدية .

وبعد هذا الإستعراض السريع للأدوات التقليدية يمكن التساؤل في هذا الصدد بأنه كيف يمكن تحقيق هذه الأهداف في ضوء السوائل الكمية غير مباشرة ؟

وللإجابة على ذلك يمكن التوصل إليها من خلال التفحص في الأمور الآتية :

أ. إن سعر إعادة الخصم يحدد رسمياً من قبل البنك المركزي ، هو سعر مستقر لمدة من الزمن مما يسمح للبنوك التجارية بتوقع تغيراته ومعرفة تكلفة حصولها على السيولة من البنك المركزي في جني ما تفرزه السوق المفتوحة من أسعار متغيرة وبشكل مستمر تبعاً للمتغيرات في السوق النقدية والمالية من جراء آلية عرض السيولة والطلب عليها ، وبالتالي صعوبة تعرف البنوك التجارية على تكلفة الإحتياجات الجديدة .

ب. إن عمليات السوق المفتوحة تتسم بالشمول في آثارها بالمقارنة مع سياسة إعادة الخصم التي لا تمس سوى البنوك التي تعاني من نقص السيولة ، فضلاً عن تميزها بالمرونة والسرعة في التطبيق .

ج. إن إتباع هذه الوسائل بشكل فردي قد لا يؤدي دورها المطلوب في التأثير على الكتلة النقدية أو الحد من الإئتمان المصرفي ، فقد يحدث مثل هذا التضارب مثلاً عند قيام البنك

¹ المرجع السابق ، ص 19-20

المركزي برفع سعر إعادة الخصم وفي الوقت نفسه مثلاً عند القيام بشراء الأوراق المالية في السوق المفتوحة .

د. أن تفيد متطلبات الإحتياطي القانون قد توفر للبنك المركزي بديلاً فعالاً لعمليات السوق المفتوحة كوسيلة للتأثير في حجم الودائع المصرفية ولكنها قد تولد آثاراً مربكة على سوق السندات خصوصاً إذا ما حاولت البنوك التجارية التصرف بها لمواجهة التغيرات في متطلبات الإحتياطي .

وبالنظر لشمولية سياسة السوق المفتوحة في التأثير على حجم النقد في الإقتصاد مقارنة بسياسة إعادة الخصم التي لا تمس سوى البنوك التي تعاني من نقص السيولة ، ويهدف الوصول إلى نتائج أفضل في تجاوز السلبات التي تتمتع بها كل وسيلة فإنه من المفيد الجمع بين هذا الوسائل والتنسيق بينها ، خصوصاً وأن السياسة النقدية متعددة الأهداف ومختلفة الإجراءات .

وفي هذا المجال يمكن ن تصلح من البنك المركزي سينطوي على إستقطاب لرؤوس الأموال الأجنبية ونقدية البنوك التجارية بالإحتياطيات النقدية وهنا يبرز دور السوق المفتوحة .

2. الأدوات النوعية :

بالنظر إلى الصعوبات والتحديات التي يتعرض لها أسلوب أداء السوائل الكمية بشكل عام في مختلف البلدان وخصوصاً التي تعاني من تخلف الأسواق النقدية والمالية المتطورة ، وقلة إنشاء فن التعامل المصرفي سواء في البنوك التجارية أم لدى الأفراد ، فقد برز

الإتجاه نحو إستخدام وسائل الرقابة المباشرة لدعم وتنفيذ الوسائل الكمية غير المباشرة وإحتواء عيوبها للتأثير على كمية الإئتمان المصرفي وإتجاه .

ومن الجدير بالذكر أن الوسائل النوعية غالباً ما يتم إستخدامه لأغراض متعددة تصمم أحياناً لتصحيح الإنحياز الواضع بإتجاه أنواع معينة من الإستثمار والضمان معاملة تفضيلية لإستثمارات يعتقد بأنها مرغوبة بشكل خاص لأغراض التنمية الإقتصادية فعلى الرغم من إستخدامها في بلدان متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية كإجراء قصد الأمر ومضاد للتضخم أو الغرض منع بعض التأثيرات الجانبية له ، إلا أن البعض منها يهدف إلى تحقيق أغراض بعيدة المدى في رفع معدلات النمو الإقتصادي في البلدان النامية خاصة وذلك من خلال التأثير في وجهه الإئتمان ففي تدفق الموارد الإئتمانية نحو الإستثمارات المرغوبة ومن أهم هذه الوسائل ما يأتي :

أ. تنظيم الإئتمان :

بموجب هذا النوع من الرقابة يجري تنظيم الإئتمان للأغراض التي يقدم من أجلها الغرض ، وذلك عن طريق قواعد وإجراءات معينة إذا مي يقوم البنك المركزي بوضع التعليمات والقواعد الخاصة بتحديد مدة سداد الأقساط الواجب دفعها ، وغالباً مي فرض البنك نسب قصوى ودين محددة لسعر الفائدة لجزء مهم في هذا الصدد ، إذا أن البنك لن يترك الأمر مفتوحاً للبنوك التجارية للتعرف بحرية الحصول على هذه القروض ، إذ يضع تعليمات وقواعد من شأنها الحد من عدد مرات ما تلجأ إليه تلك البنوك في الحصول على

الإلتئمان المخصوص بهدف حسن إستخدامها أو مواجهتها من قبل السلطة النقدية بزيادة تكلفتها الأمر الذي بموجبه يتم تخفيض الطلب على النقود¹ .

ب. التأثير المباشر والإقناع الأدبي :

أي معادلة البنك المركزي للتأثير على نشاطات البنوك التجارية عن طريق إتخاذ إجراءات مباشرة في حالة تجاوزها للقواعد والتعليمات المركزية ، أم عن طريق الإقناع بتوجيه الدعوة إلى البنوك التجارية بضرورة الإلتزام وإعتماد الحيطة والحذر في السياسات الإلإقراضية بالنظر لمكانة البنك المركزي الخاصة في النظام المصرفي لما يتمتع به من إمكانات ومعرفة في نواحي القوة والضعف في الإقتصاد وخصوصاً أن بعض البنوك لا تتولد لديها قناة بسياسات النظام المصرفي .

ج. تحديد نسبة الودائع :

وغالباً ما يتم إتباع هذا الأسلوب لغرض القروض المقدمة لتمويل الإستيراد ، وتحصل عند حصول العجز في ميزان المدفوعات كما يعد هذا الأسلوب كسلاح فاعل يستخدمه البنك المركزي بالضغط على البنوك التجارية للإحتفاظ بسنة معينة من الودائع على شكل أصول نقدية وفقاً للسياسات التي يلجأ إلى إقرارها تبعاً لظروف البلد .

وعلى الرغم من أهمية هذا الوسائل في دعم الوسائل التقليدية الكمية وضرورتها في تسريع التنمية ، فإن فاعليتها قد ترتبط بمحددات قد تعيق علمها بالنظر لصعوبة تحقيق رقابة فعالة وسهلة على الإلتئمان المرغوب تشجيعه وعدم ضمان توجه الإلتئمان الممنوع

¹ صفحة رقم 23-24

نحو القطاعات المرغوبة وخصوصاً في البلدان النامية والتي غالباً ما تعاني من تحديات إدارية ، و لكن ذلك لا يعني عدم جدوي أهميتها كمصدر مساعد للوسائل الكمية .

إذ يعتمد نجاحها بشكل كبير على مدى التزام البنوم بالتوجيهات المركزية للسلطة النقدية .

د. رابعاً تطور السياسة النقدية غير النظريات الإقتصادية :

سيتم في هذا المجال تناول ما تعرضت له أهم النظريات الإقتصادية المختلفة في دور تأثير السياسة النقدية في المتغيرات فضلاً عن مبررات تلك الآراء إستناداً إلى وجهات نظر أصحابها ومؤيديها .

1- السياسة النقدية في الإطار الكلاسيكي :

أسفرت الدراسات النقدية السابقة لنظرية كمية النقود الكلاسيكية¹

خلال القرن السادس عشر عن مجموعة كانت إمتداداً للفكر الكلاسيكي ، إذا كانت آراء الفيزوقراط تركز على أهمية تأثير النقود على المستوى العام للأسعار فقط فيما ذهب التجاريون إلى ما هو أعمق من ذلك وبينو بأن النقود متغير إقتصادي هام يؤثر في المستوى العام للنشاط الإقتصادي ككل ، وكانت أخطارهم في ذلك الأكثر واقعية لما سبق من آراء في هذا الصدد .

ونص إعلام المدرسة الكلاسيكية على أن النقود ليست لها منفعة خاصة وبما أن منفعتها مشتقة من منفعة السلع التي يمكن شراءها بواسطة النقود لأن النقود لا تطلب لغرض الاحتفاظ بها كما هو ماطله بل تطلب لشراء السلع والخدمات ، ومما يعني إهمال دور

¹ صفحة رقم 25-26

الزمن في التحليل الإقتصادي وبالتالي إستبعاد فكرة التوقعات والميل لإكتناز النقود لفترات طويلة من الزمن ومن ثم إغفال وظيفة النقود كأداة لحفظ القوة الشرائية ونتيجة لذلك فإن الزيادة في عرض النقد ستؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار وبنفس النسبة وأن مستوى الإنتاج الكلي يتجه دائماً نحو المستوى الذي يحقق الإستخدام الكامل للموارد الإنتاجية ، فضلاً عن أن الأسعار والأجور تكون ذات مرونة تامة وبإفترض إنخفاض مستوى الطلب الكلي بسبب إنخفاض كمية النقود فإن منحنى الطلب الكلي بدوره سوف ينتقل نحو جهة اليسار كما في (الشكل 10) عند مستوى السهم الأصل فيهبط الإنفاق من A إلى المستوى وقد يحدث خلال الفترة القصيرة هبوطاً في المخرجات ، ولكن بعد إنتقال منحنى الطلب الكلي سرعان ما يتم إنخفاض الأسعار والأجور .

2. السياسة النقدية في الكنزي :

إنقذ جون ماينارد النظرية الكلاسيكية منقداً رأيها القائل بأنه التوازن يتحقق دائماً عند مستوى الإستخدام الكامل إذ يعتقد بأنه حدوثه يحصل عند المستويات الأقل من إستخدام الكامل أو عند مستواه الكامل كحالة خاصة وفي هذا الصدد إنتقد إفتراضها المتمثل بقانون سساي لأهما لها مستوى الطلب الكلي من جهة وعدم موافقتها ما تعينه بصدد مرونة الأسعار والأجور وقابليتها للإرتفاع والإنخفاض حتى يتم تحقيق التوازن التلقائي عند مستوى الإستخدام الكامل . حيث يرى كينز في الطلب الكلي كمحدد وان إختلافها يسبب أما البطالة (الطاقة الإنتاجية الفائقة) أو التضخم (الأرتفاع العام للأسعار)¹.

¹ صفحة رقم 27-28

إن كل ما يمكن إستنتاجه من الأفكار الكلاسيكية بعدد تفسر تقلبات مستوى الأسعار إنعدام مرونة العرض الكلي وعدم تفسير حجم الإنتاج مع تغير من كمية النقود والأسعار بسبب إفتراض حالة الإستخدام الكامل للموارد وجود علاقة تناسبية مباشرة بين عرض النقد أو كمية النقود والطلب الكلي بسبب إغفال دور النقود كمخزن للقيمة وبالتالي إستبعاد تفضيل الافراد للنقود كموجود سائل من جانب آخر ، بينما عند كينز لا يناسب التغير في الطلب الفعال (الطلب الكلي المتوقع) مع التغير في كمية النقود متغيرات عرض النقد تؤثر في الطلب الفعال وأخيراً في مستوى الأسعار ، مما يكشف أن العلاقة هي غير مباشرة وغير تناسبية وذلك أن يرى في النقود لا تطلب لغرض تسوية المعاملات فقط كما في التحليل الكلاسيكي فحسب ودائماً ترتبط أيضاً بالطلب على السيولة لغرض الإحتياط بسبب توفر حالة اللانقين من ظروف المستقبل وبدافع المضاربة لغرض الإستفادة من المتغيرات المتوقعة في أسعار الأوراق المالية وأن زيادة رغبة الأفراد في الإحتفاظ بالنقود بدلاً من الإستثمار بفكسس في إنخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات وإرتفاع سعر الفائدة الأمر الذي يؤدي إلى تقليص حجم الإستثمار وبالعكس عندما تنخفض هذا الرغبة أو يقل التفضيل النقدي سيزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات وينخفض سعر الفائدة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مستوى الإستثمار .

وفي هذا الصدد إعتبر أن التغيرات قصيرة الأجل في سعر الفائدة هي الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة النقدية .

إذ تعد الفائدة في ضوء النظرية الكنزية ظاهرة نقدية سعرها في السوق النقدي من خلال تفاعل عرض النقود والطلب عليها وفي هذا الصدد تكمن مساهمة كينز في تحقيق التكامل بين نظرية النقود ونظرية القيمة وهي مرتبطة بعضها البعض من خلال تأثيرها من خلال نظرية الناتج والتوظيف فالتغيرات في كمية النقود من خلال تأثيرها على طلب الإستثمار عن طريق تغيرات سعر الفائدة سوف تؤدي إلى التغير في المستوى التوظيف والناتج من خلال تأثيرها على تكاليف الإنتاج سوف تؤثر على الأسعار أو على قيمة النقود وهذا ما إفتقدته النظرية الكلاسيكية وعلى الرغم من التوضيح النظري الكينزي في تحقيق التكامل بين نظرية الناتج والتوقف فالتغيرات حول العلاقة بين القطاعين النقدي فإنه تشكل في مدى فاعلية التأثير النقدي هذا مستوى الدخل والإنتاج في التطبيق العملي .

وخصوصاً إذا ما كان الطلب على النقود يتمتع بمرونة لا نهائية (فح السيولة فإن الزيادة في كمية النقود المتداولة سوف لن تؤثر على سعر الفائدة وإنما يكون تأثيرها ضعيف جداً وهذا يحدث في حالة الكساد من جهة وإذا ما كانت مرونة الإستثمار بالنسبة لسعر الفائدة منخفضة فإن أي إنخفاض في سعر الفائدة سوف يكون ضعيف في التأثير على مستوى الإستثمار ومن ثم نفسه على مستوى الطلب الكلي ، وهذه الحالة تبرز عادة عندما يكون التشاؤم هو السائد في توقعات المستثمرين المستقبلية ، وإستناداً إلى ذلك نادى كينز إلى ضرورة أن يكون للدولة سياسة نقدية مدروسة من خلال تخفيض سعر الفائدة وإضعاف قيمة الوحدة النقدية عن طريق زيادة كمية النقد المتداول مع تحديد معدل رسمي لسعر الفائدة يكون قدر الإمكان في أوطأ المستويات .

إن دعوة كينز في هذا المجال تتطوي في فحواها على تضخيم نقدي وأن السياسة السليمة بإعتقاده وما يترتب عليه من منافع تتصل بإصلاح الأوضاع الإقتصادية القائمة وأن زيادة كمية النقد المتداول لا يمكن أن تؤدي إلى إرتفاع الأسعار والأجور إلا بعد الوصول إلى مرحلة الإستخدام الكامل . ومن الجدير بالذكر أن التحليل الكينزي الحديث حول الطلب على النقود توصل إلى نتيجة متطابقة لما توصل إليه التحليل وقد أشار في الصدد أنه في حالة إستخدام السلطة النقدية لعمليات السوق المفتوحة فإن تأثيرها يعكس على مردود السندات ثم بشكل غير مباشر على قدرة اصحاب الثروة للإحتفاظ برأس المال الحقيقي ، فضلاً عن تجرد بوميل في نظرية المخزون ، إذ ساهمت تلك الإضافات في تجنب بعض نقاط الضعف في التحليل الكينزي .

3. السياسة النقدية في الإطار النقدي :

على الرغم من أهمية الأفكار التي جاءت بها النظرية الكينزية في معالجة أزمة (1929-1933) وسيطرتها حتى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، والتي ثبت أمامها عجز الفكر التقليدي لمعالجة هذه الأزمة .

وبالنظر لإختلاف طبيعة الأزمة التي تعاني منها الدول الرأسمالية بعد الحرب الثانية وبظهور أزمة جديدة (التضخم الركودي) والتي لم يعهد لها مثيلاً في تاريخ الرأسمالية فضلاً عن تلكؤ التيار الكينزي في مواجهتها أو تجاوزها ، الأمر الذي أدى إلى تبني الأفكار النقدية التقليدية وبصيغ جديدة أعادت الروح إلى هذه النظرية وبروز ما يعرف بمدرسة (شيكاغو) التي كانت على رأسها الإقتصادي ميلتون فريدمان الذي نادي

بالعودة إلى النظرية الكمية للنقود والإهتمام بالسياسة النقدية كأداة فعالة لمواجهة التقلبات الإقتصادية القصيرة الأجل .

لقد كانت هذه المدرسة بمثابة الثورة المضادة للنظرية الكينزية ونهضة كبيرة للإعتقاد بأن السوق قادر على تحقيق الإستقرار الكلي وذلك بتوفير اليد الظاهرة للحكومة إذا حذر إقتصاديون هذا المدرسة من أن النشاط الكينزي هو الأكثر طموحاً وأنه يقوم على نظريات معينة ولما كانت التدابير الماضية قبل عام 1961م بشأن السياسة الإقتصادية قليلة التركيز على السياسة النقدية بقدر ما كان النموذج الكينزي يأخذ دوراً صعودياً بجانب السياسة المالية وأستنتج فريدمان من هذه التدابير كعامل من عوامل عدم الإستقرار بالنظر لعدم فاعليتها في الأمد القصير فإن ترتبط لمتطلبات الأمر الطويل أي متطلبات النمو الإقتصادي ، وذلك سبب طول وتغيرات فترات التأثير التي تنطوي عليها آثار السياسة النقدية أي العمل على ضرورة إستعمال القاعدة النقدية بدلاً من قيام السلطة النقدية على تقديرات لعرض النقد وذلك من خلال زيادة عرض النقد بمعدل مساو لمعدل النمو الناتج القومي الإجمالي ، ولما كان النقوديين يعتقدون بأن الاثر الأولي للنمو النقدي سيقع أولاً على الإنتاج أكثر منه على الأسعار ، فإنهم لا يرون في معدل نمو كمية النقود ومعدل التضخم أن يتغير دائماً بنفس الإتجاه في الأجل القصير ، وأنه على الدوام وخلال الأجل الطويل يكون التضخم ظاهرة نقدية أي أن سبب التضخم هو عوامل نقدية صرفة ويتأثر مباشرة بكمية عرض النقد المتداول في السوق .

4. السياسة النقدية في إطار التوقعات الرشيدة :

ويطلق عليها أحياناً فرضية التوقعات ظهرت في مطلع الستينات من القرن الماضي كتحد للنماذج التقليدية والكينزية ، فكان أول من صاغها الإقتصادي وأدخلت حيز الوجود في مطلع السبعينات من قبل وملخص هذه الفرضية هي أن الوحدات الاقتصادية وخلال ما تتمكن الحصول عليه من معلومات للظواهر والمتغيرات الاقتصادية النقدية والمالية فإن سيمكنها ويجعلها أن تكون قادرة على بناء توقعاتها المستقبلية ، وأهم التوقعات هي ما يمكن أن يتوقعه الافراد بالنسبة للأسعار في المستقبل ونتائج السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة بناء على ما حدث في الماضي لمثل هذه السياسات وفيما يتعلق بالسياسة النقدية يرى لوكاس في التغيرات من خلال عرض النقد تؤدي إلى إحداث يتعلق بالسياسة النقدية يرى لوكاس في التغيرات النقدية من خلال عرض النقد تؤدي إلى إحداث تقلبات دورية في الاقتصاد وينخفض نتيجة ذلك إستجابة التغيرات في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي للتغيرات في السياسة النقدية وبالتالي يقلل من فاعلية هذه السياسة وخصوصاً عند ما يمر وقت كافي ويتعرف الناس على الطريقة التي يتم بموجبها وضع هذه السياسة .

إن قدرة وتوقعات القطاع الخاص بشأن إجراءات السياسات وخصوصاً في المراحل الأولى للسياسة النقدية التي ترغب في إتخاذها لها دور كبير في تحليل السياسات ومستقبلها في تحقيق أهدافها ، ولكي يتمكن الأفراد من معرفة نتائج قراراتهم الاقتصادية وحتى تكون توقعاتهم عقلانية لابد أن تكون السياسة النقدية المرنة لن تكون ناجحة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي خصوصاً إذا ما كانت الأجور والأسعار مرنة وأن إفتراضها

العقلاني النقدي يجعل من التوقعات الإقتصادية سياسة فعالة في التأثير على الناتج الحقيقي سواء كان على المدى القصير أم على المدى الطويل وبالتالي فإن الدور الأساسي للسياسة النقدية في إستقرار الناتج سيكون محدوداً خصوصاً وأن صانعي السياسة يتمتعون بنفس المعلومات لدى الناس .

وإستناداً إلى آراء هذه الفرضية فإنه ينبغي عند التصرف وتعميم السياسة النقدية الأخذ بنظر الإعتبار التوقعات للتقليل من حالات عدم التأكد وهم يؤيدون سياسة عرض النقد بمعدل ثابت .

5. السياسة الإقتصادية في إطار إقتصاديات العرض :

ظهرت هذه المدرسة في أواخر السبعينيات من القرن العشرين بعد أن تبنى لمعظم إقتصاديينهم (آثر لافر ، كريج روبرتسون ، ونورماثيور) إن أسلوب السياسات الإقتصادية التي كانت موجهة للتأثير في المتغيرات الإقتصادية الكلية باتت وسائل غير ناجحة سواء كان ذلك بأسلوب تحريك الطلب الكلي أو عن طريق إجراءات السلطات النقدية المتشددة وعلى الرغم من إتفاق معظم علماء الإقتصاد على أهمية السياسة النقدية على التأثير في البطالة والمخرجات على المدى القصير ، فإن إقتصادي هذه المدرسة أدركوا ضرورة مواجهة مخاطر التضخم والبطالة ليس عن طريق السياسات النقدية المتشددة أو خفض النفقات حتى تم وضعها بالعلاج المر .

إذا يرى أقتصاديو هذه المدرسة في العرض من السلع والخدمات كأهم العوامل المحددة للنمو الإقتصادي وهي بذلك تخالف النظرية الكينزية في إعتماها على الطلب الكلي لأن

الطلب يمكن أن يتعثر فإذا ما تخلف الطلب الإستهلاكي فإنه يجبر الإقتصاد إلى الركود
هنا على الحكومة التدخل مع حوافز ضريبية ونقدية لدعم رغبات المنتجين في توفير
وإيجاد السلع والخدمات لرفع وتأثر النمو الإقتصادي وعلى هذا الأساس فإن إقتصادي
جانب العرض يفضلون السياسات النقدية التوسعية وليس المتشددة .

أولاً : ماهية السياسة المالية :

كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كلاً من المالية العامة وميزانية الدولة وأن الأصل في لفظها يرجع إلى الكمية الفرنسية القديمة هي (fisc) أي حافظة النقود أو الخزانة ، ولكنه ضمن مصادر التطور الذي وافق المجتمعات وظهر مهام جديدة في المجالات الاقتصادية المختلفة لتسع مفهومها لتعنى بدراسة النشاط المالي الإقتصادي الحكومي لأوجهها المختلفة بقية تحقيق أهداف عامة .

لقد أصبحت السياسة المالية بشكل عام وخلال التطور التاريخي في إقتصادات البلدان للتأثير في النشاط الإقتصادي ، فقد عرفها الإقتصادي المعروف (Bach) على أنها أداة الإستخدام لكل من الإنفاق الحكومي والضرائب إضافة إلى الفروض لغرض التأثير على الطلب الكلي ، وذلك حسب الظروف الإقتصادية للبلد ، فضلاً عن دورها في تحقيق النمو الإقتصادي والتقليل من البطالة وتحقيق العدالة من خلال إعادة توزيع الدخل ، ومهما تجدر ملاحظة في تعريف (Bach) أنه ركز في ذلك على هدف النمو الإقتصادي وتقليص نمو البطالة بدون التعرض للمتغيرات الإقتصادية الأخرى ودورها في تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار .

كما يرى البعض على أنها إستخدام الميزانية من خلال الضرائب والقروض والنفقات العامة ، لأجل تحقيق الأهداف الإقتصادية وبشكل رئيس تحقيق التوازن والإستقرار في الإقتصاد القومي . ويرى آخرون على أن السياسة المالية هي دراسة تحليلية للنشاط المالي في القطاع العام وما يشبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلفة القطاعات الاقتصادية في

البلد متضمنة تكيف لحجم الإنفاق ومصادر الإيرادات العامة بغية تحقيق أهداف معينة فالنصوص بالإقتصاد الوطني والتقريب بين طلبات المجتمع .

ثانياً : أهداف السياسة المالية :

أعطى الفكر الإقتصادي الحديث أهمية كبيرة لدور الدولة تجاه النشاط الإقتصادي لنعمل على توجيهه من خلال تمتلحه من أدوات متمثلة بأدوات السياسة المالية (النفقات العامة الضرائب والقروض) حتى أصبحت فكرة حياة النشاط المالي للدولة وتوازن ميزانيتها غير ضرورية واصبح العجز الفائض في الميزانية العامة أهم أدوات السياسة المالية إلى إستخدامتها جميع البلدان سواء المتقدمة منها أم النامية ويمكن في هذه الصدد الشعر أهم أهداف هذه الساسة من خلال ما يأتي .

1- تخفيف الكفاءة الإقتصادية في تخصيص الموارد الإقتصادية .

2- السياسة المالية في الإطار الكينزي Eiscal Poling in Keynesians

Economical

لم يدم تحيز دور الدولة بشكل مستمد إذا أن تعاقب الأزمات في النظام الرأسمالي دفعت بالعديد من الإقتصاد بين الدعوة إلى تدخل الدولة ومنذ الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي إتجهت أنظار الإقتصاد إلى البحث عن نظير تظاهر الكساد وتعد في هذه المجال إستجابة جون مارينا (john Marinas Keynes) لهذه الكارثة وضع العلاجات المناسبة لها من الأخطار المميزة حينذاك¹

قال في هذا الصدد (إن على الحكومات أن تحل مشاكلها قصيرة الأجل بدل الإنتظار لقوى السوق وأن تقفل ذلك خلال الأمد الطويل لأننا معى جمعها خلال هذا المدى) فقد وجد مسألة التوازن في الإعتماد على مستوى العمالة الكاملة بالأمر أي مع وجود البطالة وقد أطلق على هذه الحالة بـ (توازن العمالة الناقصة) كما أن قانون (ساي) لم يعد مقبولاَ لأنه بالإمكان وجود العجز أو القصور في الطلب وبالتالي ينبغي على الحكومة أن تتخذ خطوات من شأنها التقلب بالإيرادات لأجل دعم الطلب " إذا يكون العجز في جانب الطلب الكلي أكبر من الدخل الكلي .

لقد كان العلاج الكينزي يتجلي بضرورة العمل على تعويض العجز في الطلب الكلي الفعال وذلك من خلال إتباع سياسات إقتصادية تقوم بها الدولة لدعم النشاط الإستثماري الخاص وبفعالية مع القدرة وبشكل واسع على الإتعاني وغرض الضرائب ومن هنا فقد برزت أهمية للسياسة المالية والتدخل المباشر ملحوظة في النشاط الإقتصادي وذلك بتخفيف معدلات الضرائب على الأفراد والشركات وبالتالي يزيد الدخل تحت التصرف فيزداد الطلب الكلي مما يحث المنتجين على زيادة إنتاجهم العمالة ، ومن ناحية أخرى قد تزيد الحكومة من إفاقها ¹.

يتضمن هدف تحقيق الكفاءة الإقتصادية (Economical fficency) توجيه الموارد نحو أفضل الإستخدامات للمواد الإقتصادية التي يجوز المجتمع وبأكفاء صورة ممكنة

وبعبارة أخرى تدخل الدولة في توزيع الموارد ما بين الإستخدامات العامة المختلفة طبقاً لأوليات معينة بهدف تخفيف أفقي تقع عام أقل ضرر ممكن¹ .

2. تخفيف الإستقرار في الأسعار Realizaoif pnicpstability لغرض الحد من التقلبات في مستويات الاسعار التي قد تعرض لها الإقتصاد القومي بطريقة لا يكون مرغوب فيها من قبل المجتمع ، فإن السياسة المالية تهدف إلى تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار لإحتواء الضغوط التضخيمية والإنكماشية – وغالباً ما تكون معالجة الإرتفاع في هذه الأسعار أسهل من معالجة إنخفاضها ولأجل تحقيق ذلك وبالنظر لما يترتب على التضخم من آثار إقتصادية وإجتماعية وسياسة سيئة تلجأ السلطة المالية إلى إستخدام السياسة المالية من خلال سياسة إنكماشية تقوم على خفض إنفاق الحكومي وخصوصاً الإستهلاك منه مع إستخدامها لإيرادات الضريبة وإحداث فائض في الميزانية العامة للدولة في هذا المجال لو تطلب الأمر العمل على القطاعات الخدمية عند الضرورة فضلاً عن المجال لو تطلب الأمر أي العمل على تكيف السياسة المالية بما يؤمن تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار .

3. تخفيف مستوى التشغيل الكامل Employ Montreal lizti of أي تحقيق التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة ، وقد كان الإهتمام بهذا الهدف كبير من قبل حكومات البلدان المختلفة وخصوصاً بعد حدوث أزمة الكساد في فترة الثلاثينات من القرن الماضي ، إذا أصبح للسياسة المالية دوراً هاماً في علاج مشكلة البطالة من خلال التوجه نحو

¹ صفحة 47

زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب ، أو كلاهما معا لغرض رفع مستوى الطلب الكلي الفعال والذي بدوره يؤدي زيادة الطلب على العمالة ويرتفع ومستوى الطلب الكلي علاقة طردية ، فكلما إرتفع مستوى الطلب الكلي زادت الإيرادات المتوقعة من بيع المنتجات ومن ثم زيادة حجم الإنتاج الأمر الذي يؤدي من خلاله إلى زيادة الطلب على عنصر العمل وحصول إرتفاع في مستوى العمالة إن دور الحكومة في هذا المجال هو دور تعويضي للنقص الذي يحصل في الطلب الخاص ¹.

ثالثاً : أدوات السياسة المالية financial Do liaytoois

مثلاً تستطيع الحكومة التأثير في إقتصادها عن طريق أدوات السياسة النقدية فإنما تؤثر أيضاً في الإقتصاد القومي عبر إدارة السياسة المالية لمواجهة المشاكل والاختلالات الإقتصادية التي تعرض لها الإقتصاد عن طريق التأثير في حجم الطلب الكلي ، وذلك من خلال إستخدام أدوات السياسة المالية المكونة من النفقات الحكومية والقروض وهذا التأثير يتم عبر أدوات مباشرة وغير مباشرة يمكن توضيحها بما يلي ² :

1. الأدوات المباشرة Direct Tool:

وتسمى أيضاً بالأدوات التقديرية للسياسة المالية ، هي سياسة تفسر فيها الحكومة من المعدلات الضريبية أو البرامج الإنفاقية وذلك عن طريق إصدار تشريعات جديدة تجري في هذا الصدد ومن أهم الأدوات الرئيسية لها (برامج الاشغال العامة ، مشاريع التوظيف العامة ، والتفسير في معدلات الضريبية) وأن ما تتطلبه هذه الأدوات هو التدخل بشكل

¹ صفحة 47

² صفحة 49

مباشر قبل الحكومة حيث يمكنها اللجوء إلى العمل لتغيير الإنفاق الحكومي أو إعادة هيكلته أو من خلال إجراء تغييرات في معدلات الضريبة وإعادة في هيكلتها فندما تواجه مشكلة بطالة فإن بالإمكان التدخل بشكل مباشر لإيجاد وظائف عامة للعاطلين عن العمل ولفترات قصيرة ، كي يتمكنوا بعدها من الانتقال وبشكل تدريجي إلى وظائف منتظمة في القطاع الخاص .

2. الأدوات غير المباشرة IM direct :

وتتخذ هذه الأدوات شكلين هما (الضرائب التصاعدية) والمدفوعات التحويلية وتسمى أيضاً بالأدوات التلقائية بما لها من خواص ذاتية تخفيف الأسعار بشكل تلقائي ، إنما الضرائب التصاعدية تترفع معدلاتها جراء الزيادة التي تحصل في مستويات الدخل وذلك في حالات الرواج س، إذا تعمل على الحد من إرتفاع مستويات الطلب الكلي ، وبالعكس فإنها تنخفض وبشكل تلقائي أيضاً عند الحصول إنخفاض في مستويات الدخل الشخصية ، وبالتالي تحفيز الطلب الكلي وذلك في حالات الركود بحيث يتوازن الدخل الشخصي وبالتالي تحفيز المتاح مع الإنفاق - أما ما يخص المدفوعات التحويلية فإنما تدفع بلا ثمن من قبل الحكومة كخدمات التأمين ضد البطالة التقاعد ولها مساهمة في إعادة توزيع الدخل بين الأفراد وعلى أيه حال فإن لجوء السلطة المالية من خلال إستخراج أدوات السياسة المالية سواء عن طريق السياسة الضريبية أم الإتفاقية ، أم بإستخراج الإثنيام معاً للتأثير المطلوب من خلال هذه الأدوات السياسة المالية سواء عن طريق السياسة الضريبية أم الإتفاقية جزئياً وليس القضاء على كل الإضطرابات على إعتبار أن التأثير المطلوب من

الإستقرار خلال هذه الأدوات يبقى مرهوناً بعملياتها من جهة أخرى ، فضلاً عن أهمية الحالة الإقتصادية والإجتماعية والسياسة النقدية من جهة أخرى ، فضلاً عن أهمية الحالة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للبلد الذي يرغب في تفعيل دور هذه السياسات للآثار في الإستقرار الإقتصادي وخصوصاً في البلدان التي تكون النظام الضريبي فيها نظاماً بدائياً ستند إلى التنمية والتصدير¹.

رابعاً : تطور السياسة المالية عبر النظريات الإقتصادية :

سيتم في هذا المجال تناول ما تعرضت له النظريات الإقتصادية في دور السياسة المالية ومدى تأثيرها في المتغيرات الإقتصادية الكلية من خلال فاعليتها في تغيير مسارات تلك المتغيرات فضلاً عن مبررات الآراء التي تطورت عليها تلك النظريات إستناداً إلى وجهات نظر أصحابها ومؤيديها².

1. السياسة المالية في الإطار الكلاسيكي Fiscal Policy in classic Frame work

إستناداً إلى إفتراضات المدرسة الكلاسيكية التي تقوم على الحرية الإقتصادية وعدم تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية وإقتصار ذلك على أداء الوظائف التقليدية المحددة كحماية المجتمع من العداء الخارجي وتحقيق الإستقرار الداخلي ، فضلاً عن توفير الخدمات الأساسية من خلال القيام بالأشغال العامة وإنطلاقاً من إيمانها بتوازن الإقتصاد القومي بشكل دائم عند مستوى التوظيف الكامل والإعتماد على (قانون ساي للأسواق) فإن دور الدولة ينظر إليه نظرة الحارس للمصالح العامة الأساسية الآن تدخلها حسب الفكر

¹ صفحة 50

² صفحة 51

الكلاسيكي يترتب عليه آثار سلبية على كفاءة إستخدام الموارد في المجتمع ، وقد إنعكس هذا المفهوم على تحديد نطاق المالية العامة في دراسة الوسائل التي تقوم عليها الدولة من خلال الإعتماد على الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة المحدودة وعلى ذلك أصبح النشاط المالي للحكومة نشاط محايداً ، وهذه يعني أن السياسة المالية التقليدية المعتمدة على المذهب الإقتصادي الكلاسيكي تجعل هدفها نح المحافظة على مبدأ توازن الموازنة العامة أي تساوي الإيرادات العامة مع النفقات العامة دون التأثير في تحقيق الأهداف العامة¹.

4. تحقيق النمو الإقتصادي Realization Economic rowith

نظراً غلى التباطؤ الذي حصل في نمو الإنتاج الحقيقي في البلدان الصناعية والذي لم يتجاوز (2%) خلال الفترة (1913-1938) ، ونتيجة للدمار والإنهاك الإقتصادي الذي عانت منه البلدان الصناعية من مخلفات الحرب وبروز الحاجة إلى القيام بإعمار وتطوير إقتصادي ، فقد أصبح من الضروري تدخل حكومات هذه البلدان للتوسع في إمكاناتها الإنتاجية بحيث تعمل على زيادة النمو في الطاقة الإنتاجية ، وذلك من خلال النهوض بالمستويات الإنتاجية ، جعل من هذا الهدف ليكون سبيلاً وهدفاً طويل الأمد بإعتماد سياسات مالية مثلى والإنشطة بدورها الهام في تنمية الموارد المالية والبشرية وتحقيق زيادات مستمدة من الطاقة الإنتاجية .

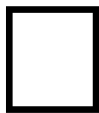
وعلى الرغم من وجود أهداف متعددة للسياسة المالية فإن هذه الأهداف غالباً ما تواجه بعض المشاكل المتعلقة بالتضارب فيها بينما فعلى سبيل المثال عندما تستهدف السياسة النقدية تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار فإنه قد يقود ذلك إلى نتائج سلبية وضاره عندما يتم العمل لتحقيق هدف الإستخدام الكامل ، لأن متا تسببه هذه السياسة من إنكماش في حجم الإنفاق العام وخصوصاً للإستثمار منه يؤدي في الغالب إلى تدهور مستوى النشاط الإقتصادي وبالتالي التأثير سلباً في مستوى التشغيل الكامل كهدف تسعى إلى تحقيقه ، كما أن إرتفاع مستوى النمو الإقتصادي الذي يساعد في تحسين مستويات المعيشة وخلق فرص العمل قد سبب التضخم وإجتزاب مستوى معين من الإستيرادات هذا فضلاً عن المشاكل التي تقررها أهداف السياسة فكل عندما لا يكون هنالك إهتمام واضح بمسألة التنسيق مع الأهداف السياسية الأخرى .

والغرض تفادي مثل هذه المشاكل ينبغي المفاضلة بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة المالية ، ولغرض تفادي مثل هذه المشاكل ينبغي المفاضلة بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة المالية بينهما لتجاوز السلبيات التي قد تتركها مستقبلاً للإجراء التقارب في أوليات تنفيذها¹ .

خصوصاً عن طريق التحصيل بالعجز مما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال ، وعند التضخم يمكن زيادة مستهلكات الضرائب وخفض الإنفاق الحكومي مع تكوين فائض في الميزانية

العامة للإمتصاص جانب من الشرائية وحجزه عن التداول لغرض التقليل من حدة الضغوط التضخيمية وإرتفاع الأسعار .

ومن الجدير بالذكر أن هذا التوجيه الكينزي أضاف تطوراً جديداً للفكر الإقتصادي الكلي من خلال إعطائه دوراً مهماً للتأثيرات المالية في الإقتصاد بعد إقتصاد تلك للتأثير قبل ظهور النظرية الكنزية الذي يمكن إرجاعه في بعض الأحيان إلى حالة التنمية الإقتصادية في ذلك الوقت وعدم القدرة على رصد الأوضاع التي ساهمت على الإنقسام بين الفكر السياسي الإقتصادي وإستناداً إلى ذلك يتضح أن الدولة من وجهة نظر الكينزية لا يكون القتاضي عنه وهي تحصل على دخل وتقوم بالإنفاق كما تمارس الإدخار والإستثمار ولهذا لم يفعل وأتباعه أمرها وأصبحت الدولة السموؤلة من أحداث التوازن الإقتصادي ، حتى إنتقلت إلى المالية وذلك من خلال الآراء التطبيقية التي جاء بها في هذا الصدد الإقتصاديون الكلاسيك حتى ذلك الحين يرون في دور الدولة الحيادي تختلف المسائل المالية والمتعلقة في معظمها بحيادية بجانب الإتفاق الحكومي وتركيز دورها في الوظائف



□ الفصل الثالث

الاستثمار الاجنبي في السودان



الاستثمار الاجنبي في السودان الإستثمار الأجنبي المفهوم الأهمية والمحددات

مفهوم الإستثمار الأجنبي :

توجد العديد من التعريفات للإستثمار الأجنبي ، وكل تعريف يختلف عن الآخر من حيث الزاوية التي ينظر بها للإستثمار والغرض أو الهدف من الإستثمار، فيما يلي نورد بعض التعريفات لبعض المؤسسات الدولية :

عرف صندوق النقد الدولي (IMF) في كتاب ميزان المدفوعات الصادر في عام (1993) الإستثمار الأجنبي . على أنه " الإستثمار الذي يتم لاكتساب مصلحة مستديمة في المشروعات التي يتم إدارتها في دولة بخلاف الدولة التي ينتمى إليها المستثمر الأجنبي، فضلا عن اكتساب المستثمر الأجنبي لصوت فعال في إدارة المشروع عن طريق امتلاك 15% من ملكية المشروع (الهجوج (2004).

وعرفت الأمم المتحدة ممثلة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD، 2001) الإستثمار الأجنبي . على أنه الإستثمار الذي يشمل علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة مستديمة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمى لدولة غير دولة المستثمر الأصلية، ويتم القيام بالإستثمار الأجنبي . بواسطة الأفراد ومنشآت الأعمال.

يتضح مما سبق وجود تشابه من حيث المضمون بين التعريفات الثلاثة المذكورة، حيث تتفق جميعها في نظرتها للإستثمار الأجنبي كونه تدفق لرأس المال على دولة غير دولة صاحب رأس المال بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كلياً أو

جزئياً وذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح. فالعناصر الرئيسية التي يتطلب توفيرها في تعريف الإستثمار الأجنبي . تتمثل في وجود تدفق الأموال نقدية من دولة لدولة أخرى وذلك بغرض إنشاء مشروع ربحي من خلال تولى إدارة ذلك المشروع كلياً أو جزئياً.

جدوى وأهمية الإستثمارات الأجنبية :

لفترة قريبة في السابق يوجد اختلاف بين الاقتصاديين حول جدوى وأهمية الإستثمارات الأجنبية بالنسبة للدول المضيفة وقد انقسموا في ذلك لقسمين رئيسيين هما: المجموعة الأولى وهم أنصار النظرية التقليدية أو الكلاسيكية، والمجموعة الثانية وهم أنصار النظرية الحديثة .

يفترض المجموعة أنصار النظرية الكلاسيكية أن الإستثمارات الأجنبية .ة تتطوي على العديد من المنافع غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات إلى الحد الذي جعلهم ينظرون إليها

بمثابة مباراة من طرف واحد يكون الفائز فيها محدد سلفاً وهو الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة أستند أنصار هذه النظرية إلى عدد من المبررات لخصها أبو قحف (2004) فيما يلي: -

1- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الإستثمارات .

2- تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة (الأم) بدلاً من إعادة إستثمارها في الدولة المضيفة.

3- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتواءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة .

4- إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلائم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول. 5- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات إتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخل ، وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية ؟ Dual economy .

6- أن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال :

(أ) إعتماذ التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على دول أجنبية.

(ب) خلق التبعية الاقتصادية أو الاعتماد على الدول / الدولة الأم للشركات الأجنبية.

(ج) قد تمارس الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات الكثير من الضغوط على المؤسسات السياسية في الدولة المضيفة لتحقيق أغراضها الخاصة.

(د) في حالة الاقتصادات الصغيرة يصعب السيطرة على السياسة النقدية والمالية في

الدول المضيفة، لمقدرة الشركات الأجنبية على توفير أموال طائلة من الخارج تؤثر سلباً على ميزان المدفوعات وسعر الصرف ومعدلات التضخم.

في الجانب الآخر يرى أصحاب النظرية الحديثة أن كلاً من طرفي الإستثمار الشركات متعددة الجنسيات والدولة (المضيفة تربطهم علاقة المصلحة المشتركة، كلاً منهما يعتمد أو يستفيد من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة. وبمعنى آخر أنه لا توجد مباراة من طرف واحد كما زعم الكلاسيك. ولكنها مباراة ذات طابع خاص يحصل كل طرف فيها على الكثير من العوائد غير أن حجم وعدد ونوع العوائد التي يتحصل عليها كل طرف تعتمد على السياسات المتبعة من الدولة المضيفة (أبو قحف 2004).

ويرى أصحاب هذه النظرية أن الإستثمار الأجنبي . في الدول المضيفة يساعد في تحقيق الآتي:

1- الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول.

2- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها.

3- خلق أسواق جديدة للتصدير، وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية.

4- تقليل الواردات.

5- يترتب على المنافع السابقة تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة.

6- تدفق رؤوس الأموال.

7- المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية.

8- نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية وغيرها.

9- أن تحقيق التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الدول المضيفة يتوقف إلى حد كبير على المنافع السابقة (من 1 إلى 8) .

يوجد الآن شبه اتفاق بين الدول حول أهمية وجدوى الإستثمار الأجنبي . إلي الحد الذي جعلهم ينافسون بعضهم البعض على تقديم الحوافز والإغراءات المالية لجذب وأستقطاب الإستثمارات الأجنبية ، ودول العالم بتقسيماتها المختلفة متقدمة ونامية رأسمالية واشتراكية عربية وغير عربية إسلامية وغير إسلامية تبذل جهوداً مقدرة في تحسين بيئات الإستثمار فيها . نجاح أي دولة من الدول يعتمد على تشخيصها لعوامل جذب الإستثمار والعمل على الإيفاء بمتطلباته ، فيما يلي نتعرف على هذه المحددات.

محددات الإستثمار الأجنبي :

توجد العديد من العوامل المحددة لقرار الإستثمار تختلف في أهميتها باختلاف طبيعة المشروع الإستثماري وجنسية المستثمر . إذا أفترضنا جديلاً بأن هدف المستثمر هو الحصول على أعلى أرباح ممكنة من المشروع الإستثماري بالتالي نجد أن الأرباح تعتمد بصفة أساسية على الإيرادات المتوقعة من المشروع والتكاليف المتحملة لإنشاء وتشغيل ذلك المشروع . أستخدم الاقتصاديون معايير مختلفة لقياس ربحية المشروعات تتمثل هذه المعايير في ما يعرف بالقيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية، ومعدل العائد الداخلي والكفاءة الحدية لرأس المال والكفاءة الحدية للإستثمار كل هذه المعايير تعكس مدى ربحية

المشروع ، هذه المعايير جميعها معايير اقتصادية بحتة، فهي جزء من عوامل أخرى تشكل ما يعرف بمناخ الإستثمار . مناخ الإستثمار يعنى مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، التي تؤثر على حركة رأس المال، كما يعرف بأنه الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الإستثمارية .

وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً أو إيجاباً على فرص ونجاح المشروعات الإستثمارية ومن ثم حركة واتجاهات الإستثمارات، وتشمل الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية. يتضح مما سبق أن مناخ الاستثمار يعتمد بصورة رئيسية على أوضاع مختلفة يمكن أن يطلق عليها بيئات حيث تصنف إلى بيئات اقتصادية ومالية، وبيئات قانونية وتشريعية وبيئات سياسية واجتماعية وبيئات إدارية فيما يلي نناقش هذه البيئات بالتفصيل:

أولاً: البيئة الاقتصادية :

توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الإستثمار حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر بإمكانية الحصول على معدلات عائد كبير ألا أن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة وأيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة، لعل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار في مجال البترول في دول الخليج يعزى لتوفر الموارد الطبيعية كما أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار في الصين ودول شرق آسيا يبرره توفر الأيدي العاملة المدربة الرخيصة واتساع نطاق السوق ولكن توفر الموارد الطبيعية شرط غير كافي

لتبرير تدفق رؤوس الأموال أذ لا بد أن يقترن توفر الموارد الطبيعية بعوامل أخرى مثل الأوضاع السياسية والأداء الاقتصادي والمالي وغيرها من عناصر مناخ الإستثمار كما أن توفر جميع هذه العوامل لا تكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلا بد أن يصاحب توفر هذه الموارد حزمة حوافز مثل مستوى التنمية الاقتصادية معبراً عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر

ثانياً : البيئة القانونية والتشريعية :

الاقتصادي والخصخصة وحجم القطاع الخاص ودرجة المنافسة السائدة في السوق وتكاليف الإنتاج .

تعتمد الإستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة يريد تنافس دول العالم بعضها البعض على إصدار القومية والأخذ من سيادة ومكانة الدولة المضيفة. تشريعات للإستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها دول العالم الأخرى بشرط إلا تؤدي تلك الحوافز لضياع الموارد .

وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً أو إيجاباً على فرص ونجاح المشروعات الإستثمارية ومن ثم حركة واتجاهات الإستثمارات، وتشمل الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية. يتضح مما سبق

أن مناخ الاستثمار يعتمد بصورة رئيسية على أوضاع مختلفة يمكن أن يطلق عليها بيئات حيث تصنف إلى بيئات اقتصادية ومالية، وبيئات قانونية وتشريعية وبيئات سياسية واجتماعية وبيئات إدارية فيما يلي نناقش هذه البيئات بالتفصيل:

أولاً: البيئة الاقتصادية :

توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الإستثمار حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر بإمكانية الحصول على معدلات عائد كبير ألا أن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة وأيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة، لعل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار في مجال البترول في دول الخليج يعزى لتوفر الموارد الطبيعية كما أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار في الصين ودول شرق آسيا يبرره توفر الأيدي العاملة المدربة الرخيصة واتساع نطاق السوق ولكن توفر الموارد الطبيعية شرط غير كافى لتبرير تدفق رؤوس الأموال أذ لا بد أن يقترن توفر الموارد الطبيعية بعوامل أخرى مثل الأوضاع السياسية والأداء الاقتصادي والمالي وغيرها من عناصر مناخ الإستثمار كما أن توفر جميع هذه العوامل لا تكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلا بد أن يصاحب توفر هذه الموارد حزمة حوافز مثل مستوى التنمية الاقتصادية معبراً عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر .

ثانياً : البيئة القانونية والتشريعية :

الاقتصادي والخصخصة وحجم القطاع الخاص ودرجة المنافسة السائدة في السوق وتكاليف الإنتاج.

تعتمد الإستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة ل ضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة يريد تنافس دول العالم بعضها البعض على إصدار القومية والأخذ من سيادة ومكانة الدولة المضيفة. تشريعات للإستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها دول العالم الأخرى بشرط إلا تؤدي تلك الحوافز لضياع الموارد .

ثالثاً: البيئة السياسية :

يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث أن وجود نظام سياسي مستقر يقوم على الحرية وكفالة حقوق الإنسان وبنال رضا واستحسان عدد كبير أو نسبة مقدرة من مواطني تلك الدولة يعتبر مطلب رئيسي لخلق بيئة سياسية جاذبة للإستثمار ، لأن المستثمر الأجنبي لا يأتي للإستثمار في أي بلد إلا بعد أن يطمئن للنظام السياسي القائم وإمكانية استقرار ذلك النطا ، لا نتوقع أن يقوم مستثمر بإنشاء مشروعات إستثمارية في دولة تتعدم فيها مظاهر الاستقرار السياسي وتسود فيها الانقلابات أو تتغير فيها الحكومة بصورة سريعة.

رابعاً: البيئة الإدارية :

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للإستثمار ، وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء المشروع للإستثمار ، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي، ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية. كما أن كفاءة الجهاز الإداري القائم على أمر الإستثمار فيما يتصل بالتخطيط والتنفيذ والمتابعة والترويج وغيرها يعتبر مطلب رئيسي لخلق بيئة إدارية جاذبة للإستثمار

خامساً : وضع السوق ودرجة وطبيعة المنافسة السائدة فيه :

يتأثر الإستثمار الأجنبي . بحجم الطلب على منتجات المشروع الإستثماري والذي يحدده نطاق السوق وإمكانية إتساعه وجود المشروع في منطقة الاستهلاك يوفر العديد من التكاليف التي يتحملها المنتج في نقل الإنتاج ويجنبه العديد من المخاطر التي يتعرض لها أثناء نقل السلعة كما يتأثر أيضاً تدفق الإستثمار الأجنبي . بطبيعة المنافسة السائدة في سوق السلعة حيث أن وجود عدد كبير من المنتجين للسلعة يعرض المنتج لمخاطر كبيرة كما يعرضه أيضاً لتكاليف كبيرة يتحملها في سبيل الترويج للسلعة حتى يقنع المستهلك بأفضلية سلعته على غيرها من السلع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على العديد من الدول النامية يعزیه بعض المختصين لتوفر فرص الإستثمار وإنعدام المنافسة في العديد من المشروعات الإنتاجية كما أن التدفق المنافسة واكتظاظ السوق بالمنتجات المتماثلة.

الخارجي (Outflow) لرؤوس الأموال في العديد من الدول المتقدمة (Developed Country) يرجع لحدة المنافسة وإكتظاظ السوق بالمنتجات المتماثلة .

مناخ الإستثمار في السودان

لاشك أن غالبية دول العالم اليوم على قناعة بجدوى الإستثمارات الأجنبية وتتنظر إليها على أنها وسيلة لسد النقص في الإدخار المحلي، وعامل من عوامل نقل التكنولوجيا ، وأداه من إداوات إستغلال الموارد وبالتالي أصبح من غير المقبول الحديث عن عدم جدوى الاستثمارات الأجنبية . والسودان كغيره من الدول يعتمد تدفق الإستثمار الأجنبي . فيه على مجموعة من العوامل يمكن وضعها فيما يعرف بمناخ الإستثمار تتمثل هذه العوامل فيما يلي:

أولاً: العوامل السياسية والأمنية

Political and Security factor

استقرار الأوضاع السياسية والأمنية أحد أهم عوامل جذب الإستثمار الأجنبي . وذلك لأن طبيعة هذه الإستثمارات تتطلب الاستقرار السياسي والأمني. كما أن علاقة الدولة بالمجتمع الدولي ودورها في النظام العالمي يؤثر إلي حد كبير في تدفق رأس المال لتلك الدولة، حيث أن الدول صاحبة رأس المال تأثر إلى حد كبير في توجيهات المستثمرين ناحية دول معينة، مثلاً نلاحظ أن أمريكا تمارس ضغوط كبيرة على المستثمرين الأمريكيين وذلك أما توجيههم للإستثمار في دولة معينة أو منعهم من الإستثمار في دولة أو مجموعة من الدول.

بالنسبة لأهمية هذا العامل في حالة السودان نلاحظ أن الحكومة السودانية قد تبنت العديد من الإصلاحات السياسية والتي من بينها اتفاقية السلام الشامل (2005) وأبدت تعاون كبير مع المجتمع الدولي في محاربة الإرهاب، إلا أن وجود تفلتات أمنية في كل من إقليم دارفور وشرق السودان لا زالت تشكل عائق أمام الاستقرار الأمني مما يجعل المستثمرين يتوجسون خيفة من الإستثمار في السودان، لكن رغماً عن ذلك فإن الاستقرار السياسي النسبي الذي عاشه السودان خلال الستة عشر عام السابقة قد أسهم لحد كبير في جذب الإستثمارات من الدول العربية والأجنبية في قطاع البترول والمعادن والخدمات مثل البنوك والنقل. والسودان بعد أن أجاز الدستور الانتقالي والذي كفل بموجبه العديد من الحقوق قام على أساسه نظام سياسي يتوقع أن يوفر الأمن والطمأنينة اللازمين للعملية الإستثمارية ويستطيع المستثمر معهما التأمين على أمواله وأمواله.

أحد أهم معوقات الإستثمار الأجنبي . هو عدم الاستقرار السياسي والذي يتمثل في تغير نظم الحكم وتغير الحكومات، نلاحظ في حالة السودان وجود استقرار وثبات نسبي بالإضافة إلى وجود تحولات كبيرة تكفل الحريات، والمشاركة لأكثر عدد ممكن من الأحزاب السياسية في تسيير دفة الحكم. هذا الاستقرار النسبي قلل من مخاوف العديد من المستثمرين الأجانب ودفعهم باتخاذ قرار الإستثمار في السودان.

ثانياً : الأوضاع الاقتصادية والمالية :

شهد الاقتصاد السوداني خلال التسعينات ومطلع القرن الواحد وعشرين تطورات جذرية وشاملة أدت التغيرات كبيرة في هيكل الاقتصاد وفي مستوى الأداء الاقتصادي حسب المعايير الاقتصادية المعروفة وأهم مقومات هذا التطور تمثل في الفلسفة التي قام عليها الاقتصاد السوداني والمتمثلة في تبني مبادئ الاقتصاد الحر، وتشجيع المبادرة الفردية والحد من دور الحكومة في الاقتصاد وتوفير المناخ الملائم للقطاع الخاص ليلعب دوره في استغلال الموارد وتحريك جمود الاقتصاد. في ظل هذه الفلسفة تبنت الحكومة سياسات التحرير الاقتصادي في عام 1992 وعملت على خصخصة العديد من المؤسسات الحكومية والتي من بينها الهيئة العامة للاتصالات، وشركة الخطوط الجوية السودانية، والعديد من المنشآت الصناعية والزراعية والخدمية، كما قامت أيضاً بفك الاحتكار الممنوح للعديد من مؤسسات القطاع العام والتي من بينها احتكار الحبوب الزيتية، واحتكار تسويق الماشية وغيرها، تزامنت هذه السياسات مع برامج إصلاح اقتصادي في مجال الضرائب، سعر الصرف والخدمات المصرفية وقد أدت مجمل هذه التغيرات إلي تحسن كبير في مستوى الأداء الاقتصادي، حيث ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي من متوسط 1% خلال الثمانينات إلي متوسط 6 خلال الفترة من 1992 - 2004 ، وانخفضت معدلات التضخم من حوالي 120% إلى أقل من 9% وقد أعادت السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف التأكيد على استقرار سعر الصرف وتعزيزه واختفاء السوق السوداء بالنسبة للنقد الأجنبي وضبط التوسع النقدي وتنظيم الائتمان (أنظر جدول

رقم (1). وقد أوسع التحسن في الأداء الاقتصادي ليشمل العديد من القطاعات الاقتصادية وخصوصاً القطاعات الإنتاجية، فشهد قطاع البناء والتشييد والطرق نمواً كبيراً ونما قطاع الصناعة والتعدين وأحرز قطاع الزراعة توسعاً كبيراً، كما نما وتطور أيضاً قطاع الخدمات وقطاع التعدين.

وضمن هذا التطور، فقد حقق الجانب المالي والذي تعكسه ميزانية الحكومة تطورات إيجابية كبيرة تمثلت في زيادة الإيرادات من متوسط أقل من مليار دولار إلي حوالي 5 مليار دولار في عام 2005، وانخفضت بذلك عجز الموازنة العامة لمستويات غير مسبقة إلى (1%).

أما على صعيد القطاع الخارجي (ميزان المدفوعات) فقد سجل ميزان المدفوعات تحسناً كبيراً وذلك نتيجة لتحسين الميزان التجاري حيث زادت صادرات السودان من حوالي 500 مليون دولار خلال الثمانينات وأوائل التسعينات إلي حوالي 2.5 مليار دولار في عام 2004 تزامنت تلك الزيادة مع تدفق كبير لرأس المال الأجنبي ساهم في تحسين حساب رأس المال:

البيانات الواردة في الجدول التالي توضح بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي توضح الوضع الاقتصادي خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (1) أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية خلال الفترة (1980-2004م)

المؤشر / العام	متوسط 1989-80	متوسط 1990-90	2000	2001	2002	2003	2004
معدل النمو الإقتصادي	%1	%6	%8.3	%6.4	%6.5	%6.1	%7.2
معدل التضخم	%36.4	%80.5	%8.2	%4.9	%8.3	%7.4	%8.7
ميزانية الحكومة	-7.9	-2.1	-0.01	-0.02	-0.01	-0.01	-0.01
ميزان المدفوعات	-0.09	-0.08	-0.01	-0.01	-0.01	-0.01	+0.01
سعر الصرف (دولار / دينار)	0.28	79.3	257.3	261.4	261.6	260.1	250.6

المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان

عجز ميزانية الحكومة وميزان المدفوعات مؤخوذه كنسبة للناتج المحلي الإجمالي

ثالثاً: الأوضاع القانونية والتشريعية :

تبنت الحكومة السودانية العديد من الإصلاحات القانونية والتشريعية التي ساهمت إلى حد

كبير في تحسين البيئة القانونية ولعل أهم هذه الإصلاحات تمثلت في الآتي:

قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1995 ، والذي تم استبداله بقانون آخر يكفل مزيد من

الإعفاءات للمستثمرين وذلك في عام 1996 وهو الآخر تم استبداله بقانون تشجيع

الإستثمار لعام 1999 وخضع ذلك القانون للمراجعة والتعديل في عام 2000 ومره أخرى

في عام 2003. حوى قانون تشجيع الإستثمار لعام 1999 تعديل 2003 العديد من

الميزات التي تضمن للمستثمر سلامة أصوله من المصادرة والتأميم وتحويل أرباحه

للخارج في أي وقت شاء بالإضافة لحق امتلاك أصول المشروع بما فيها قطعة الأرض المقام عليه المشروع الإستثماري وحق التمتع بإعفاء من ضرائب أرباح الأعمال والضرائب الجمركية لفترة تصل إلى 10 سنوات. كما تم إدخال العديد من الإصلاحات على لنظام القضائي والعدلي والذي يكفل عدالة التقاضي لدى المحاكم السودانية عند نشوب النزاعات القانونية . الامتيازات الأساسية التي كفلها قانون الإستثمار يمكن تلخيصها فيما يلي:

1 - يتمتع المشروع الإستراتيجي مشاريع البنية التحتية) بميزة الإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال لمدة لا تزيد عن عشره سنوات يبدأ إنفاذها من تاريخ بدء الإنتاج التجاري أو مزاولة النشاط .

2- يتمتع المشروع غير الإستراتيجي بميزة الإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال لمدة لا تزيد عن خمس سنوات من تاريخ بدء الإنتاج التجاري أو مزاولة النشاط .

3 - تعديل قانون الضرائب بتخفيض ضريبة أرباح الأعمال وإعادة التأهيل للقطاع الصناعي من 30 إلى 10%.

4- الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية لمستوردات المشروع.

5- يتم منح المشروع ميزات تفضيلية إذا توفرت فيه أي من السمات الآتية:

(أ) توجه الإستثمار إلى المناطق الأقل نمواً.

(ب) تساعد في تنمية القدرات التصديرية للبلاد.

(ج) تساهم في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة. (د) تخلق فرصاً كبيرة للعمل.

(هـ) تعمل على تطوير البحث العلمي والتقني.

(و) تعيد استثمار أرباحها.

6- ضمانات وتسهيلات لحركة رأس المال وتحويل الأرباح. -7- عدم تأميم أو مصادرة المشروع كلياً أو جزئياً.

8 - السماح بفتح حساب بالعملة الأجنبية.

9- السماح بتحويل مدخرات العاملين الأجانب

رابعاً: البنيات التحتية :

يعتبر ضعف البنيات الأساسية أحد أهم المظاهر السلبية في مناخ السودان الإستثماري حيث يفتقر السودان لشبكة فعالة للطرق والكباري والمطارات الحديثة تسهل حركة نقل السلع وحركة تنقل الناس بين المواقع المختلفة، كما يفتقر السودان لمصادر الطاقة الضرورية للعمليات الإنتاجية هنالك مجهودات بذلت في سبيل تحسين وضع البنيات الأساسية أسهمت تلك المجهودات في تحسين الوضع فيما يتصل بوسائل الاتصال، ووسائل النقل ،وغيرها، كما أن هنالك مجهودات جادة تهدف بخلق بيئة أساسية ومرافق خدمية حديثة ومواكبة للنهضة المرتقبة بعد إكتشاف البترول وإحلال السلام ،بالسودان تشمل هذه المجهودات مشروعات الطرق والسكك الحديدية والمواني البحرية والجوية ومشروعات الاتصالات ومحطات الكهرباء وتنقية المياه وشبكة المجاري وغيرها - كما يوجد اتجاه لتعزيز أوضاع المدن الصناعية الحالية وإنشاء مدن صناعية جديدة مزودة

بكافة الخدمات والمرافق اللازمة للمستثمرين بالإضافة إلى خلق قطاع مصرفي متطور وقطاع تأمين، ومرافق تعليمية وصحية ذات مستوى متقدم تساهم في توفير الخدمات المناسبة للمواطنين والأجانب، والعمل على خلق قطاع بناء وتشديد متقدم يساهم في توفير عقارات تجارية وسكنية تفي بأحتياجات المستثمرين الأجانب.

ضمن الجهود المبذولة تشجيع حركة الإستثمار الأجنبي، قامت الحكومة بإنشاء مناطق حرة في كل من سواكن والجيلي، أشتمل قانون تلك المناطق على الإعفاءات والأمتيازات التالية :

- 1 - حق التملك الكامل للمستثمرين .
- 2- الحرية الكاملة في تحويل رؤوس الأموال والأرباح .
- 3- رفع القيود المفروضة على تداول النقد الأجنبي.
- 4- الإعفاء الكامل من ضريبة الدخل بالنسبة للأجانب.
- 5- الإعفاء الضريبي الكامل للشركات العاملة لمدة خمسة عشر عاماً قابلة للتجديد.
- 6 - الحرية الكاملة في توظيف العمالة المحلية والأجنبية.
- 7- تسهيل إجراءات منح تأشيرات الدخول والإقامة.
- 8- حق الاستفادة من الميزات التفضيلية التي تكفلها الاتفاقات الدولية التي تبرمها الحكومة السودانية مع بقية دول العالم .

كما شملت مجهودات الحكومة لتعزيز مناخ الإستثمار عقد العديد من الاتفاقات الإقليمية والدولية التي تشمل الآتي:

1- عقد عدد من الاتفاقات مع دول الجوار في مجال التجارة البينية والبرتوكولات التجارية.

2- إنضمام السودان لمنظمة الكوميسا.

3- سعى السودان إلى الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية.

4- يسعى السودان إلى الانضمام إلى منظمة التجارة الحرة العربية في عام 2007م.

5- قام السودان بتعزيز علاقات التعاون مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية المهمة بشؤون الإستثمار.

6- خامساً: البيئة الإدارية والجوانب الإجرائية

تعتبر البيئة الإدارية من العوامل المهمة لجذب وتطوير الإستثمار وتشمل الأجهزة الحكومية المنوط بها تول مهمة إدارة شؤون الإستثمار وتقوم بتحديد الإجراءات المطلوبة للحصول على التصديق لقيام المشروع الاستثماري ، ووضع الخط الإستثمارية وتحديد المشاريع وأولويات التنفيذ لهذه المشروعات تعتبر الإجراءات البيروقراطية من المعوقات الرئيسية لتدفق الإستثمار الأجنبي . للدول العربية وقد أوصي مؤتمر التمويل والإستثمار الأول (2004) الذي أقامته المنظمة العربية للتنمية الإدارية بتطوير الإدارة العربية لجذب الإستثمار الأجنبي .

إهتمت الحكومة السودانية خلال الخمسة السنوات السابقة بالجوانب الإدارية والإجراءات المطلوبة لقيام المشروعات الإستثمارية تأكيداً لدور الدولة ترقية وتطوير البيئة الإدارية

للإستثمار فقد تم ترفيع جهاز الإستثمار إلى وزارة الإستثمار بموجب المرسوم الدستوري

رقم (24) لسنة 2002

تتلخص اختصاصات وزارة الإستثمار في المحاور التالية :

- 1- وضع استراتيجيات وسياسات وألويات الإستثمار
 - 2- تنفيذ قانون تشجيع الإستثمار واللوائح الصادرة بموجبه.
 - 3- إعداد الخرائط الإستثمارية الاتحادية والولائية
 - 4- السعى لتحسين مناخ الإستثمار وتسهيل إجراءاته.
 - 5- تطوير نظم وأساليب ترويج الإستثمار .
 - 6- متابعة تنفيذ سياسات الإستثمار وتقويمها.
 - 7- السعي لجذب الاستثمارات المحلية والأقليمية والدولية.
 - 8- توجيه الإستثمارات نحو مشاريع البنية التحتية الأساسية.
 - 9- أي مهام يكلفها بها مجلس الوزراء تهدف لتعزيز مناخ الإستثمار
- تقوم وزارة الإستثمار من خلال إدارتها المختلفة بتقديم الخدمات للمستثمر ومن أهم هذه

الخدمات ما يلي :

- 1- إستخراج ترخيص الإستثمار من خلال النافذة الموحدة في وقت وجيز .
- 2- تزويد المستثمر بالمعلومات اللازمة للإستثمار في السودان في المجالات المختلفة.
- 3- تزويد الجهات المستهدفة بالمواد الترويجية عن الإستثمار في السودان.

4- الترويج للإستثمار في السودان وتقوية العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى من خلال تبادل الزيارات والوفود وحضور المؤتمرات والندوات والملتقيات الاقتصادية.

5- تطوير العلاقات مع المنظمات والمؤسسات الدولية وحكومات الدول المختلفة بغرض تطوير الإستثمار وتبادل المعلومات .

6- تنظيم وعقد الندوات والملتقيات للمستثمرين لتعريفهم بمزايا الإستثمار في السودان. كما قامت الوزارة بتطبيق نظام النافذة الموحدة وذلك بتجميع كل الجهات الحكومية ذات الصلة كسلطات الأراضي الجمارك، الضرائب، مسجل أسماء الأعمال وغيرها في مبنى وزارة الإستثمار وذلك لعمل الآتي:

1- إستلام طلب منح للترخيص ودراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع.

2- إصدار الموافقة المبدئية لقيام المشروع.

3- إصدار الترخيص النهائي خلال 72 ساعة بعد إستلام المستندات مكتملة متضمناً الميزات والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين.

4- تسليم الأراضي المطلوبة لقيام المشروع.

5- إستخراج تراخيص إستيراد إحتياجات المشروع وفقاً لقائمة إحتياجات محددة.

إنشاء وزارة الإستثمار وإدخال نظام النافذة الموحدة ساعد كثيراً في تبسيط الإجراءات وذلك مقارنة بما كان عليه الحال في السابق. ووفر العديد من الجهود والزمن الذي كان يستغرق في استخراج التصديق للمشروعات الجديدة. لكن لا زال هنالك بعض العقبات والتي من أهمها عدم توفر الكادر المؤهل والمدرب الذي يتولى مهمة تنفيذ سياسات

الإستثمار كما أن مزيد من الجهد مطلوب لتطوير أساليب وإجراءات الإستثمار حيث أنها لا زالت بها بعض أوجه القصور وأقل من الوضع المطلوب خاصة إذا ما قارناها ببقية دول العالم .

فرص ومجالات الإستثمار في السودان

توجد العديد من فرص الإستثمار في السودان وذلك بفضل توفر الموارد الطبيعية والموارد البشرية بالإضافة للموقع الإستراتيجي المتميزة حيث يشترك السودان مع 9 دول في الحدود كما يطل السودان على البحر الأحمر والذي يعتبر منفذ بحري يساعد على نقل البضائع بأرخص وسيلة نقل.

فالسودان يتمتع بقطاع زراعي واعد خاصة في مجال المنتج الزراعي والتربية الحيوانية كما يتمتع ببيئة صناعية متميزة ذات بنية إنتاجية مهيئة وملائمة لجميع الصناعات. كما توجد فرص للإستثمار في مجال الخدمات والمباني والإنشاءات وغيرها من القطاعات مما سبق يتضح أن فرص الإستثمار المتاحة في السودان تمتاز بالتعدد والتنوع. فيما يلي نناقش هذه الفرص بالتفصيل

أولاً : فرص الإستثمار في القطاع الزراعي :

كما هو معلوم فإن السودان يمتلك إمكانيات كبيرة للتوسع في مجال الزراعة، تشمل هذه الإمكانيات مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة تقدر بحوالي (200) مليون فدان إضافة إلى مساحات مماثلة قابلة للأصلاح الزراعي والغابات بالإضافة إلى ذلك تتوفر للسودان كميات كبيرة من الموارد المائية المتمثلة في نهر النيل وروافده ونهر القاش وغيره من هذه الوديان ومياه الأمطار والمياه الجوفية. وقد توقع منظمة الفاو أن يكون السودان مصدر رئيسي للغذاء في العالم في المستقبل القريب.

هذه الموارد وفرت العديد من فرص الإستثمار والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- مشروعات زراعية مروية على ضفاف النيل الأبيض والأزرق وهي أراضي خصبه تصلح لزراعة القطن والفاكهة والفول السوداني والقمح وقصب السكر والخضروات والفاكهة والبقوليات والبصل والتوابل.

2- خدمات الري كشركات حفر الآبار الجوفية وصيانة الحفائر وموارد المياه.

3- مشروعات زراعية مروية بالمياه الجوفية في الولاية الشمالية وشمال كردفان وشمال دارفور لزراعة القمح والإنتاج الحيواني.

4- إدخال تربية الحيوان في الدورة الزراعية.

5- الإستثمار في المجالات المساعدة للزراعة المروية كتصنيع مواسير تغليف الآبار الجوفية وتصنيع مضخات الآبار الجوفية ومحركاتها وقطع غيارها وصيانتها .

6- الإستثمار في مجال الإنتاج البستاني على مدار العام خاصة في فصل الشتاء حيث إن التنوع المناخي للسودان يجعل للسودان ميزة نسبية تمكنه من إنتاج الخضروات والفواكه في غير موسم إنتاجها في أوروبا، وهناك أنواع من الخضر والفاكهة السودانية أثبتت جودتها في الأسواق الخارجية كالقريب فروت والمانجو والليمون والفلفل الأخضر والبصل والباذنجان والشمام .

7- التوسع الرأسي في المشاريع الزراعية المطرية القائمة بتأهيلها أو إعادة تنظيمها وإدخال أو إعادة الإنتاج الحيواني مع توفير المياه اللازمة مع الاستفادة من المخلفات الزراعية كعلف للحيوان.

8- التوسع الأفقي بإنشاء مشروعات جديدة في زراعة المحاصيل النقدية كالحبوب الزيتية والقطن والذرة.

9- تسويق الماشية واللحوم الحمراء والتوسع في إنتاج اللحوم البيضاء.

10- إنتاج الألبان خاصة في السهول الوسطي للسودان.

11- صيد الأسماك وتسويقها بإنشاء شركات تعمل بأساليب حديثة. ثانياً: فرص الإستثمار في الصناعة تتوفر في السودان العديد من فرص الإستثمار في مجال الصناعة حيث توجد مدخلات لتصنيع المنتجات الزراعية مثل صناعة السكر ، وصناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والتي تشمل صناعات التعبئة والتغليف ومطاحن الغلال ومعاصر الزيوت وغيرها. تتوفر أيضاً فرص الإستثمار في صناعة الاسمنت حيث تتوفر الخامات الجيدة من الحجر الجيري لهذه الصناعات. كما توجد فرص للإستثمار في صناعة مواد البناء، والصناعات الكيماوية والدوائية، وصناعة التغليف والتعبئة من الزجاج والبلاستيك والمواد المختلفة.

من أهم فرص الإستثمار المتاحة في قطاع التعدين والبتترول هي الإستثمار في مجال الصناعات البترولية يوجد في السودان احتياطي نفطي كبير تمهد لإستثمارات upstream & down stream" وفي مجال الصناعات البترولية توجد فرص إنشاء مصافي البترول وصناعة الغاز والصناعات البتروكيماوية. كما توجد فرص صناعات معدنية وصناعة تجميع السيارات كما هو الحال بمجمع جياذ الصناعي (جنوب الخرطوم) . هذا بالإضافة

إلى صناعات متنوعة ومتعددة تنتشر في مناطق البلاد المختلفة. تشمل فرص الإستثمار في قطاع البترول ما يلي:

- الإستثمار في مجال عمليات الاستكشاف وإنتاج النفط.

- الإستثمار في مجال عمليات المصب مثل البتروكيماويات، خطوط الأنابيب مصافي البترول، تخزين وتوزيع المنتجات البترولية.

- أما في قطاع التعدين توجد فرص للإستثمار في مجال إنتاج الذهب، الحديد الرخام، الجبس وملح الطعام.

توجد أيضاً فرص للإستثمار في الغاز الطبيعي .

وتم إكتشاف كميات ضخمة من الغاز الطبيعي في مناطق البحر الأحمر الساحلية في شرق السودان وهناك فرصة كبيرة للعمل في إكتشاف وصناعة الغاز .

مجالات الإستثمار في قطاع البنية الأساسية والمرافق الخدمية متنوعة ومتعددة منها :
السكك الحديدية ، الطرق البرية ، الكباري العلوية والأنفاق ، الطرق المائية الداخلية ،
الطيران المدني والنقل الجوي ، الموانئ والملاحة البحرية النقل البري (شاحنات /
بصات وغيرها) .

ويشمل ذلك مجال الإتصالات ، وكذلك الخدمات التعليمية الخدمات الصحية ، ومجالات أخرى متعددة . يمكن تفعيل هذه الفرص كما يلي :

- إنشاء شركات إتصالات في مجال الهاتف الثابت أو الهاتف السيار حيث لا زالت توجد مناطق شاسعة لم تغطيها خدمات الإتصالات ، كما أن فوائد الإستثمار في مجال الإتصالات مرتفعة قد تصل في بعض الأحيان إلى أكثر من 50% .

- إنشاء شركات توليد وتوزيع الكهرباء بأشكالها المختلفة سواء في الطاقة المائية أو الحرارية أو الشمسية وغيرها ، تقدر الطاقة الكهربائية المتوفرة في السودان بحوالي 800 ميغاواط داخل الشبكة القومية مع أن حاجة السودان الحالية أكثر من ضعف هذه الكمية المتوفرى مع وجود إمكانية لزيادة الطلب لأكثر من ذلك في حالة إنشاء صناعات وقيام مشروعات خدمات أخرى .

- إنشاء شركات تنقية المياه والأغراض الأخرى ، تتوفر المياه لهذا النوع من المشروعات كما يوجد طلب عالي عليه داخل وخارج السودان .

- إنشاء شركات طرق وإنشاءات عقارية حيث توجد من الفرص المتاحة في مجال الطرق والكباري وتشديد عقارات تجارية وسكنية ، ولا زال يعاني من نقص كبير في الشركات المؤهلة تأهيل عالي لقيام بالمشروعات العقارية الكبيرة .

7- رابعاً : فرص الإستثمار في قطاع الخدمات :

وتوجد العديد من فرص الإستثمار في مجال الخدمات الإقتصادية تشمل هذه الفرص ما يلي :

- إنشاء بنوك تجارية تعمل على تقديم خدمات مصرفية متطورة ، يعاني القطاع المصرفي من ضعف رأس المال والتتقية المصرفية المتطورة والخبرة والكفاءة التي

تمكنها من تنفيذ عمليات مصرفية في مجال التمويل أو الإعتمادات بحجم كبير ، لذلك إذا ما تم إنشاء بنوك تعمل على تقديم هذه الخدمات ستتاح لها فرص نجاح كبيرة وتساهم بدرجة كبيرة في تحسين مناخ الإستثمار ، يوفر القطاع المصرفي فرص عوائد كبيرة حيث معدلات الربحية في هذا القطاع تصل إلى أكثر من 30 ، خاصة وأن بعض البنوك توزع عوائد على ودائع الإستثمار والمحافظ الإستثمارية تصل إلى 23% .

إنشاء شركات تأمين ، تتوفر في السودان إمكانية نجاح شركات التأمين لأن الشركات العاملة لا تغطي جميع النشاطات كما أنها لم تتمكن من تقديم خدمات إعادة التأمين إلا على نطاق محدود جداً، بالتالي الفرص متاحة لأي جهة تمتلك رأس المال والخبرة والكفاءة لتقديم خدمات تأمين متطورة .

بالإضافة لذلك توجد فرص في مجال الخدمات الاقتصادية وتشمل:

- إنشاء شركات نقل الصادرات من محاصيل زراعية وحيوانية خاصة النقل المتخصص لنقل الحيوان أو السوائل أو النقل المبرد.
- إنشاء ورش الصيانة وتوفير قطع الغيار
- إنشاء شركات نقل الركاب بين المدن وداخلها خاصة العاصمة القومية.
- المشاركة في مجال النقل النهري والجوى.
- الدخول في مجال النقل البري (الركاب - البضائع).
- في مجال التخزين (المبرد - الجاف).
- الإتصالات.

■ الخدمات الطبية والعلاجية.

كما توجد فرص للإستثمار في مجال السياحة، حيث يتمتع السودان بأمكانات سياحية كبيرة غير مستقلة ، مثل التراث الحضاري والتنوع الثقافي والمناخي، والحظائر البرية والشواطئ الدافئة على ضفاف النيل والبحر الأحمر وغيرها.

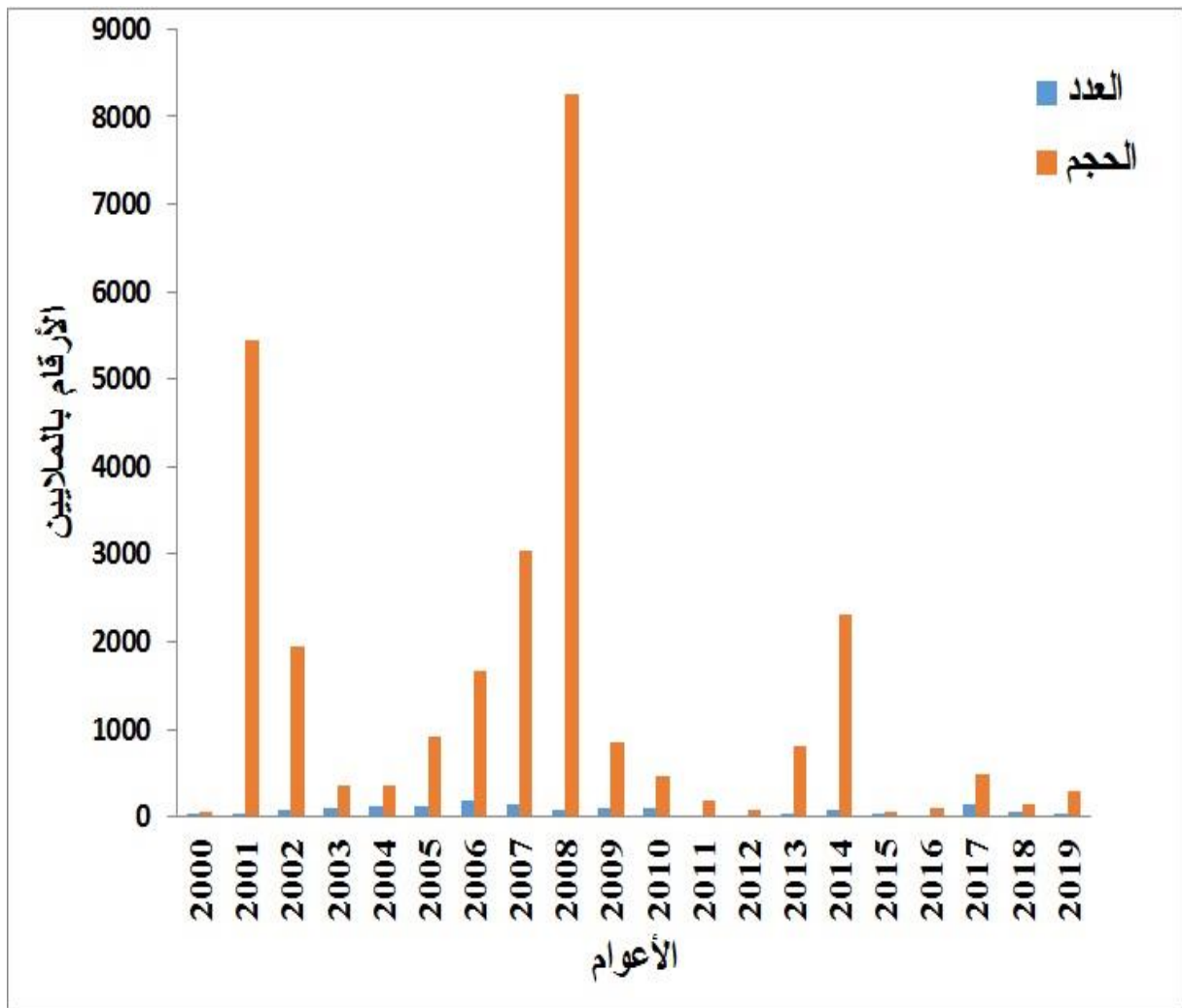
فرص ومجالات الإستثمار في مجال السياحة تشمل الآتي:

- 1- إقامة المعسكرات والقرى السياحية.
- 2- إنشاء مراكز للصيد والغطس البحري ومنشآت السياحة النيلية والبحرية.
- 3- خدمات الطرق السياحية وتشمل الكافيتيريات ومركز خدمات المسافرين.
- 4- الفنادق والمراكز التجارية الكبيرة.

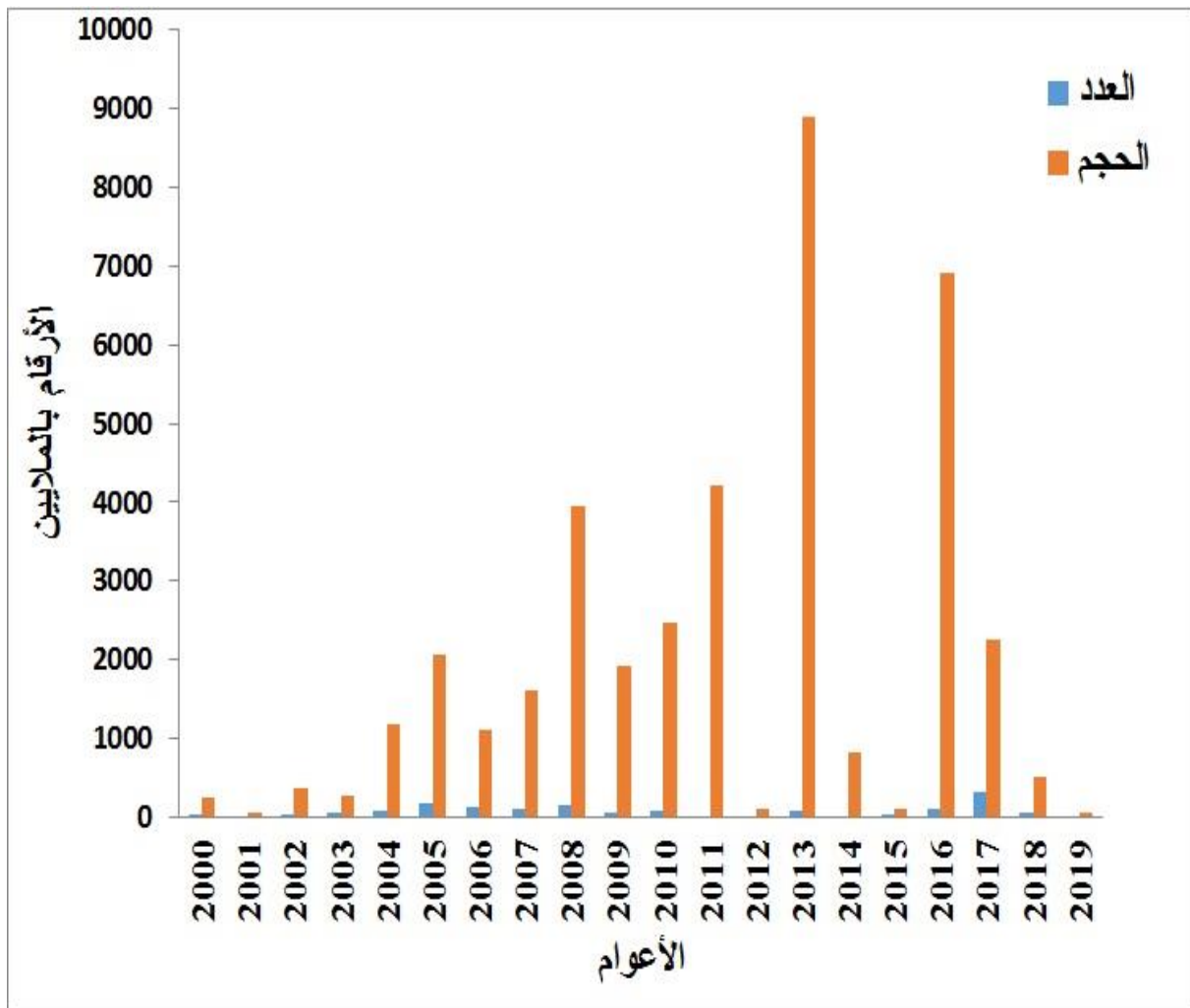


الفصل الرابع

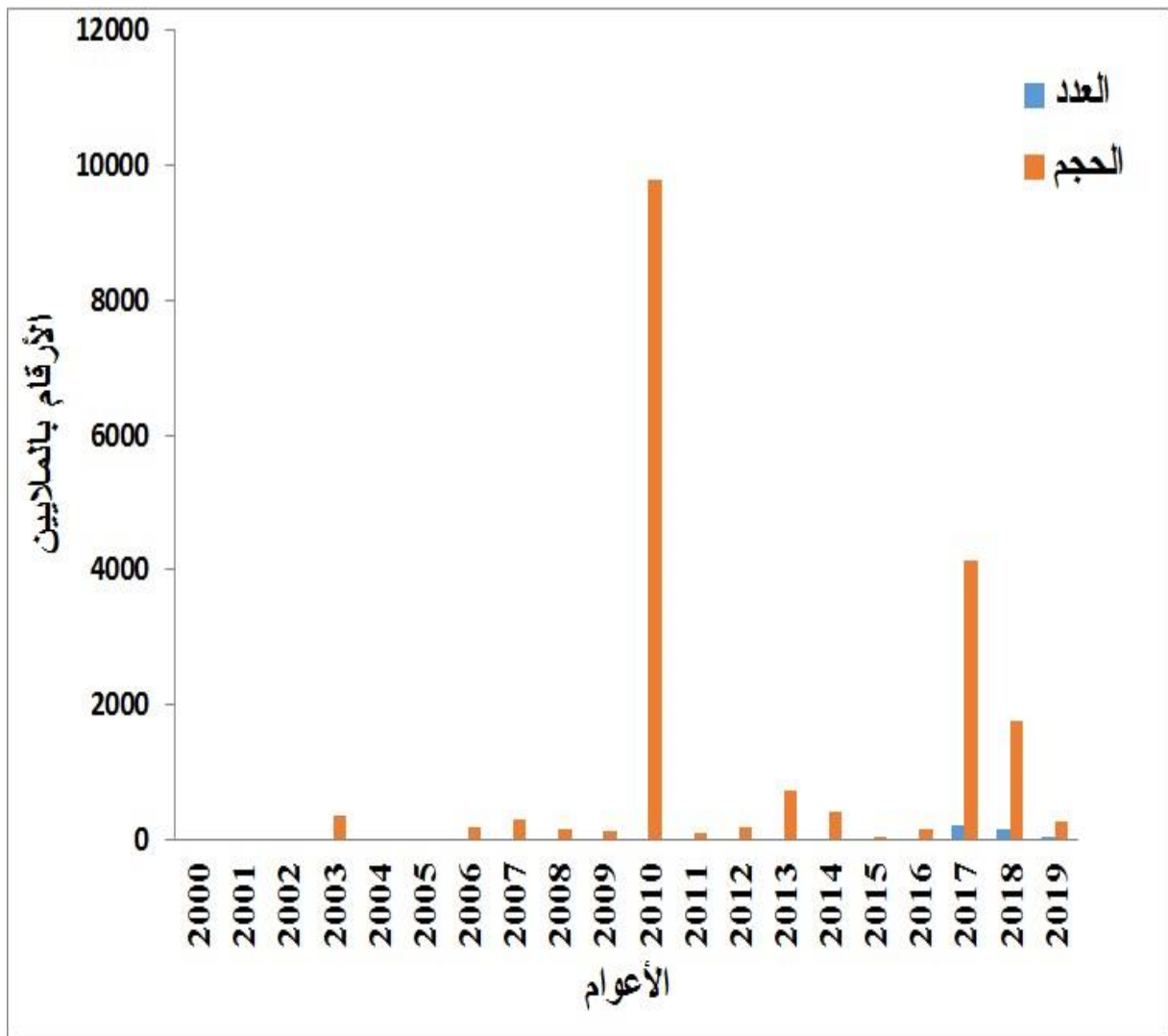
التحليل



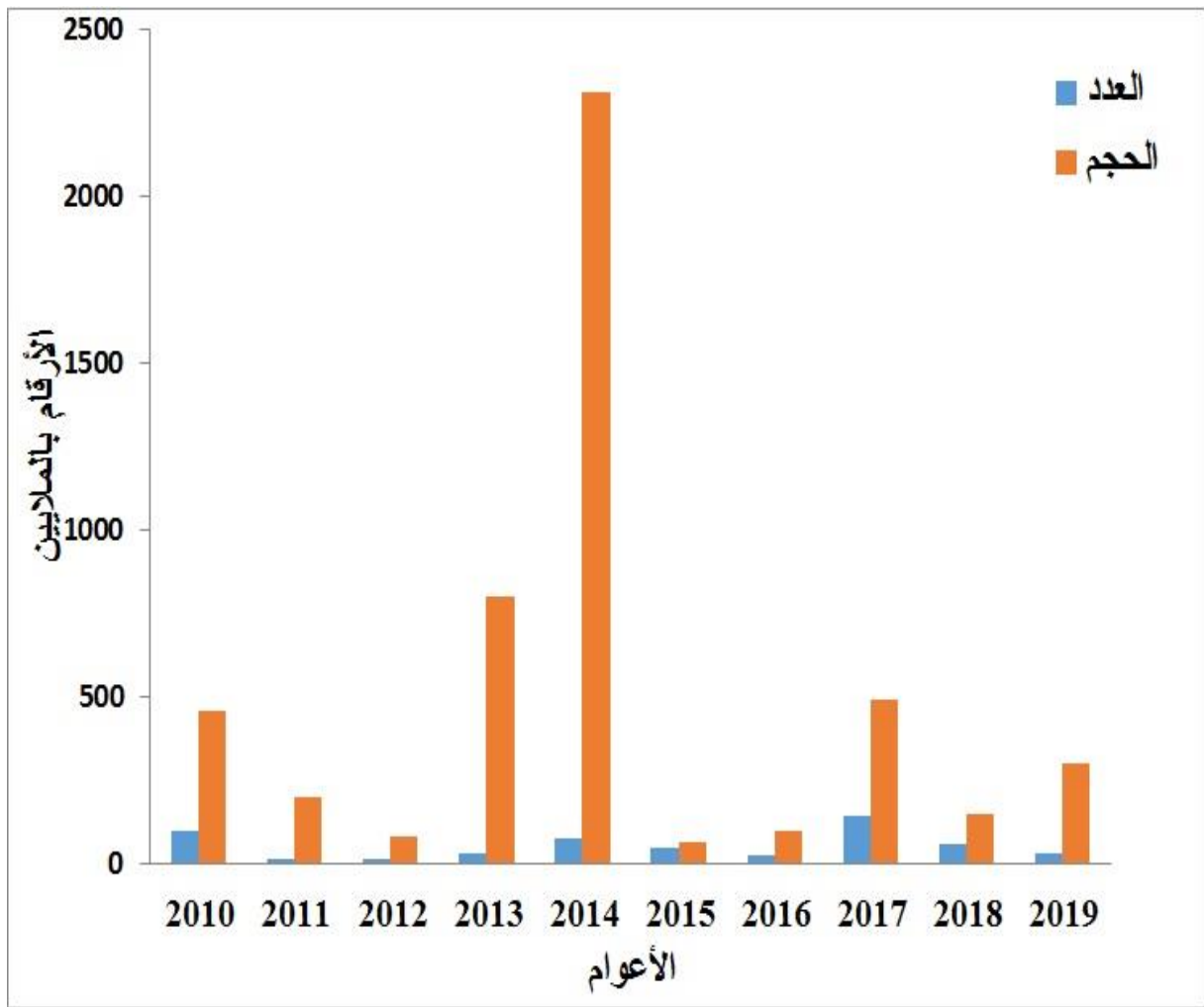
شكل (1) عدد وحجم المشروعات الاستثمارية الأجنبية المصدقة بالسودان خلال الفترة من (2000م – 2019م) بالقطاع الصناعي (القيمة بملايين الدولارات)



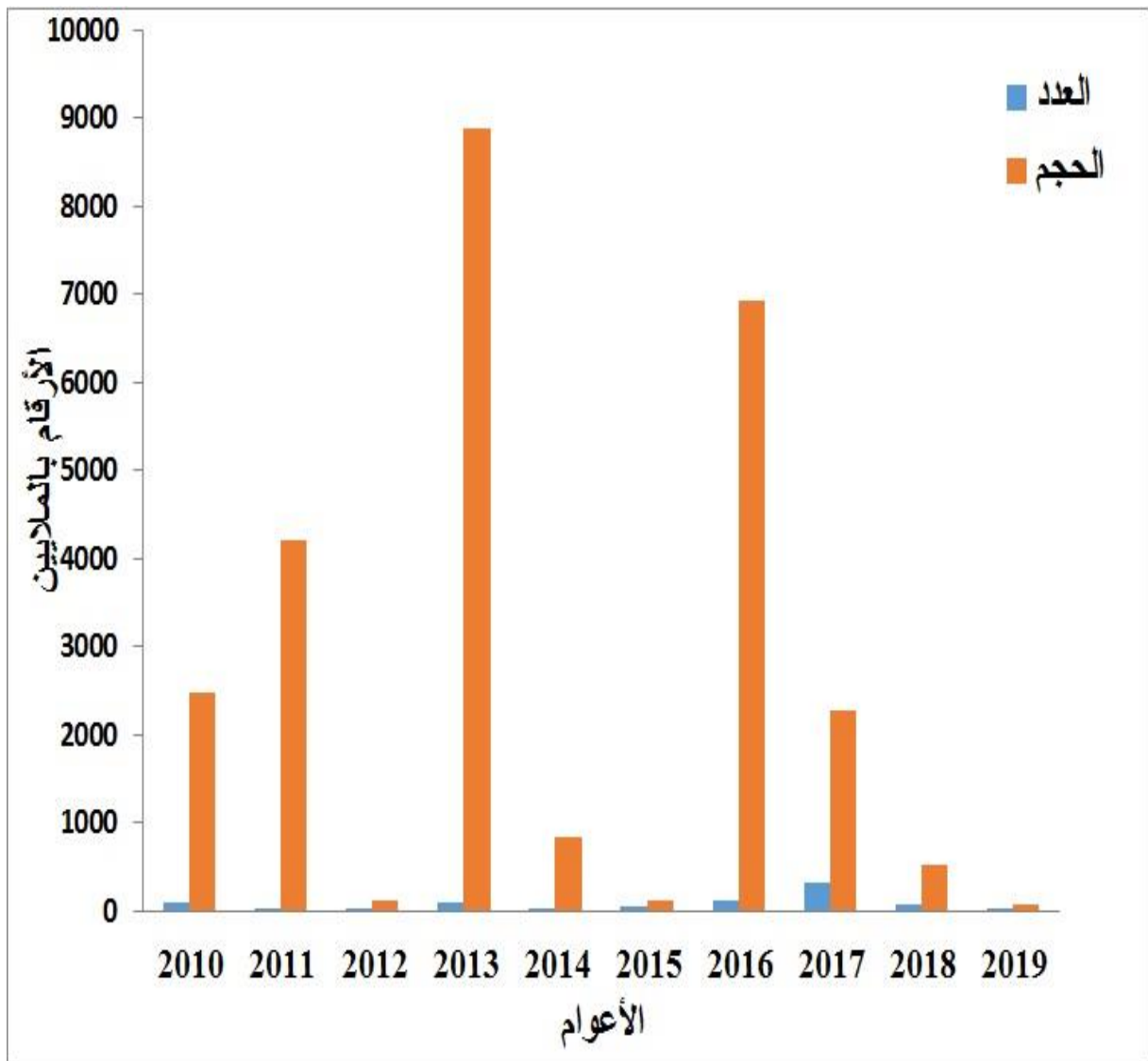
شكل (2) عدد وحجم المشروعات الاستثمارية الأجنبية المصدقة بالسودان خلال الفترة من (2000م – 2019م) بالقطاع الخدمي (القيمة بملايين الدولارات)



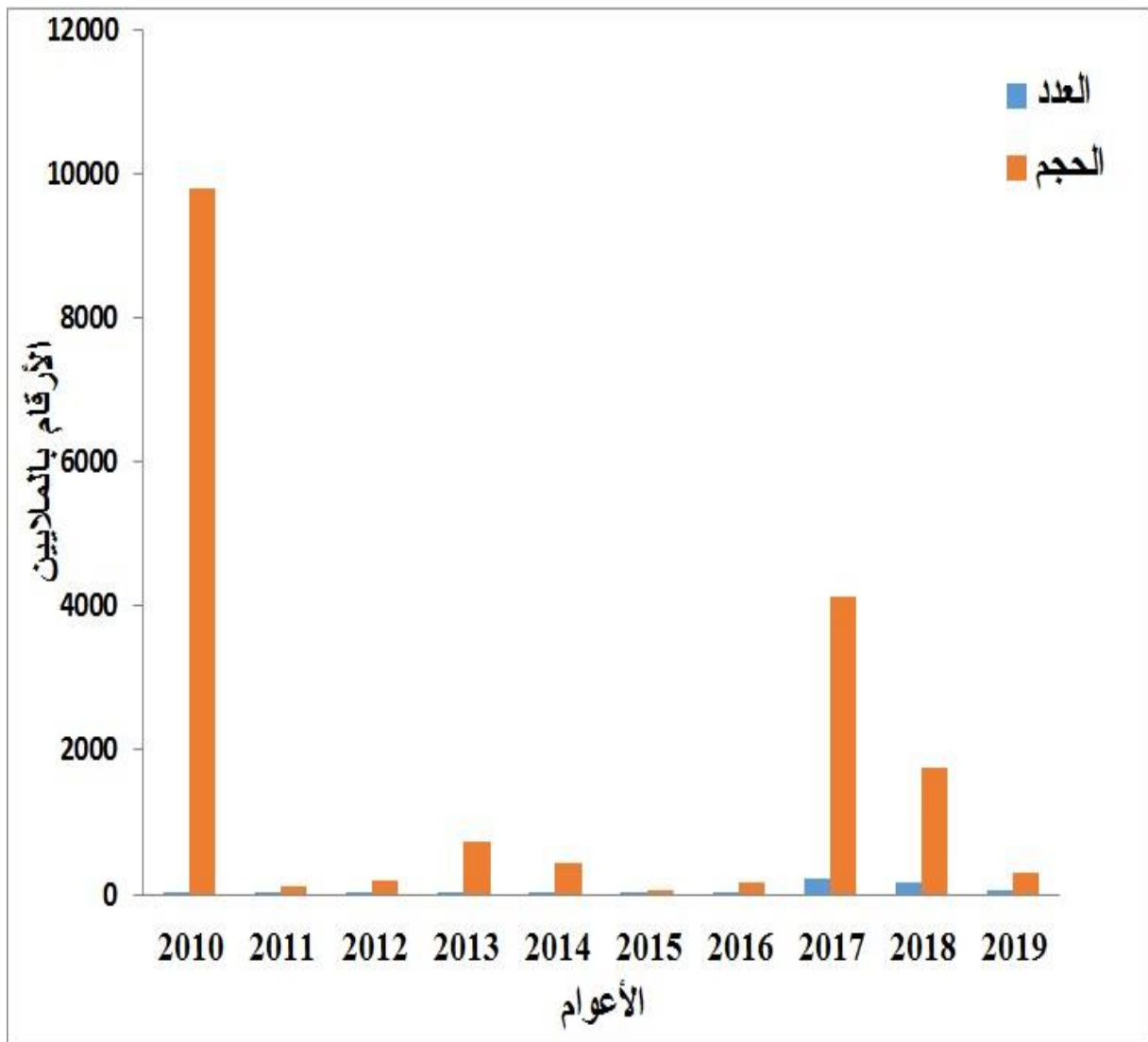
شكل (3) عدد وحجم المشروعات الاستثمارية الأجنبية المصدقة بالسودان خلال الفترة من (2000م – 2019م) بالقطاع الزراعي (القيمة بملايين الدولارات)



شكل (4) عدد وحجم المشروعات الاستثمارية الأجنبية المصدقة بالسودان خلال الفترة من (2010م – 2019م) بالقطاع الصناعي (القيمة بملايين الدولارات)



شكل (5) عدد وحجم المشروعات الاستثمارية الأجنبية المصدقة بالسودان خلال الفترة من (2010م – 2019م) بالقطاع الخدمي (القيمة بملايين الدولارات)



شكل (6) عدد وحجم المشروعات الاستثمارية الأجنبية المصدقة بالسودان خلال الفترة من (2010م – 2019م) بالقطاع الزراعي (القيمة بملايين الدولارات)

- ☐
- ☐
- ☐
- ☐
- ☐
- ☐

النتائج :

1. هنالك أثر للسياسات الإقتصادية في السودان تساعد في جذب الاستثمار الأجنبي
2. وجود علاقة إيجابية توضيح أثر البيانات الإقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي للقطاع الصناعي .

3. وجود علاقة إيجابية الإقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي للقطاع الزراعي

4. وجود علاقة إيجابية للإقتصاد في جذب الاستثمار للقطاع الخدمي

التوصيات :

- الإهتمام بتهيئة بيئة العمل الجاذبة للاستثمار الأجنبي
- تقديم وتبسيط الإجراءات للمستثمرين يساعد في جذب عدد كبير منهم .
- الإهتمام بالتدريب والتأهيل للمشاريع المستهدفة بالتوظيف يساعد في حل مشاكل البطالة
- إقامة التسويق للمشاريع الزراعية الهادفة والداعمة للاستثمار الأجنبي (الترويج للاستثمار في السودان)

المراجع :

- 1- أبو قحف ، عبد السلام أبو قحف (2003) اقتصاديات الإستثمار الدولي.
- 2 - وزارة المالية والاقتصاد الوطني (2004) " تقرير أداء الاقتصاد الكلي للفترة يناير - ديسمبر 2003 ، الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية والبرامج.
- 3- القرنشاوى " حاتم عبد الجليل (2004) " الإستثمار في ظل العولمة التوجهات والمتطلبات " مؤتمر الاستثمار والتمويل المنظمة العربية للتنمية الإدارة - القاهرة.
- 4- الهجوج حسن بن رفدان (2004) إتجاهات ومحددات الإستثمار الأجنبي . في دول مجلس التعاون الخليجي "مؤتمر التمويل والاستثمار: المنظمة العربية للتنمية الإدارية - القاهرة .
- 5- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (- 2004 - 2005) تقرير الإستثمار العالمي - الأمم المتحدة - جنيف.
- 6- وزارة الإستثمار (2003) " دليل خدمات المستثمر.
- 7- وزارة الإستثمار (2004) دليل المستثمر في السودان.
- 8- جانقي ، يعقوب علي (2005) " اقتصاديات الإستثمار " الدورة التدريبية الأولي حول تطوير المهارات الإدارية لجذب الاستثمار الأجنبي - وزارة الإستثمار .
- 9- سيد خليل محمد (2002) " قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999 والرؤى المستقبلية للقانون " دورة ترقية الإستثمار - جهاز الإستثمار . وزارة الصناعة والإستثمار.

10- عثمان محمد عبد الرحيم (2002) " الإستثمار بين النظرية والتطبيق جهاز

الإستثمار وزارة الصناعة والإستثمار

11- مصطفى، أحمد (1993) " دعم بيئة وجهود الترويج للإستثمار - دبي المؤسسة

العربية لضمان الإستثمار.

12- وزارة الإستثمار (2005) " مناخ الإستثمار في السودان".

13- بنك السودان (2005) " الإستثمار الأجنبي . في السودان خلال الفترة (1998) -

2003- الإدارة العامة للبحوث - قسم الدراسات الاقتصادية .